



**أثر آلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في  
القوائم المالية بالشركات المساهمة الكويتية: دراسة ميدانية**

**Impact of Board of Directors and Ownership  
Structure mechanisms in Detecting Material  
Misstatements in Kuwaiti corporation: A field study**

**حمد على حمد الوازع**  
باحث ماجستير

**hamedelwaz3.2022@gmail.com**

**د / ياسر زكريا الشافعي**  
أستاذ المحاسبة المساعد  
كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ

**أ.د / شوقي السيد فودة**  
أستاذ المحاسبة الخاصة  
كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ

**مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ  
المجلد التاسع - العدد السادس عشر- الجزء الثالث  
يوليو ٢٠٢٣ م

**رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>**

**ملخص البحث:**

يهدف البحث إلى بيان أثر آلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية بالشركات المساهمة الكويتية. ولكي يتحقق هذا الهدف تم تقسيم هذا البحث إلى شقين، الشق النظري لتأصيل موضوع البحث واستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال، والشق الميداني لاختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال بيان أثر كل من فعالية آلية مجلس الإدارة وفعالية آلية هيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها باستخدام قائمة الاستقصاء، وتوزيعها على عينة البحث. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من فعالية آلية مجلس الإدارة وفعالية آلية هيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

**الكلمات المفتاحية:** آلية مجلس الإدارة، آلية هيكل الملكية، كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

**Abstract**

This research aims to examine the impact of the Board of Directors mechanism and ownership structure mechanism in detecting Material Misstatements of Financial Statements in Kuwait. This research has been divided into two parts; the theoretical review of the literature in this field. Then, the field part tests the research hypotheses, by examining the impact of the effectiveness of the Board of Director's mechanism and the effectiveness of the ownership structure mechanism in detecting Material Misstatements of Financial Statements in Kuwait corporation, by statistical analysis and designing a questionnaire and distributing it among the research sample. The results of the research indicate that there are statistically significant impacts of the effectiveness of the Board of Director's mechanism and the effectiveness of the ownership structure mechanism in detecting Material Misstatements of Financial Statements in Kuwait.

**Keywords:** Board of Director's mechanism, ownership structure mechanism, Material Misstatements of Financial Statements.

**الإطار العام للبحث:****١/١ مقدمة البحث:**

بدأت الأزمة المالية العالمية أواخر عام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة الأمريكية، وامتدت للعديد من الدول الأخرى، وعلى الرغم من تركيزها في القطاعات المالية إلا أنها أثرت على قطاعات الاقتصاد الأخرى. وتم إلقاء اللوم لاحقاً على التلاعب بالتقارير المالية، وإخفاقات حوكمة الشركات كأحد أسباب هذه الأزمة؛ مما ساهم في إحياء النقاش حول آليات حوكمة الشركات ودورها في استعادة الثقة في المعلومات الواردة بالتقارير المالية؛ وتباعاً فقد زاد الاهتمام بآليات حوكمة الشركات كوسيلة للرقابة على إدارة الشركات، حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة.

وقد ناقشت دراسة (Gunny, 2010, p.39)؛ الآثار السلبية الناتجة عن التحريفات الجوهرية، ومن هذه الآثار علي سبيل المثال انخفاض قيمة المنشأة في السوق، وخداع السوق بشكل عام حول الأرباح الحقيقية؛ وبالتالي تعرض المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة إلي ضعف الإدراك بحجم المخاطر المستقبلية التي قد تتعرض لها الشركة؛ ومن هنا فإن حوكمة الشركات تمثل الإطار الذي يوفر حماية الأطراف ذوي العلاقة مع المنشأة وبصفة خاصة المساهمين والإدارة ووجود آليات لحوكمة الشركات يعتبر أحد أركان هذا الإطار حيث تساعد هذه الآليات في التخفيض من التلاعب والتحريفات في القوائم المالية من خلال سلوكيات رقابية مختلفة مثل تكوين مجلس الإدارة ولجان المراجعة. ويعتقد المستثمرون وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بقوة آليات حوكمة الشركات للحد من مثل هذه الآثار السلبية، فضلاً عن التخفيف من أي تضارب للمصالح بين المساهمين والإدارة (Habbash, 2010, p.38).

**٢/١ مشكلة البحث:**

أدى تزايد أحجام الشركات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، ومن خلال القضايا ذات العلاقة بتشتت الملكية والرقابة في هذه الشركات الكبيرة ظهرت نظرية الوكالة والتي تقوم على تفويض المساهم (الأصيل) الإدارة (الوكيل) بتنفيذ واجباته نيابة عنه، ويفترض مفهوم تكلفة الوكالة حدوث تضارب بين مصالح المساهمين والإدارة وصراعات بين كلا الطرفين. تؤدي هذه الصراعات وتضارب المصالح إلى حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهم وتتجلى هذه المشكلة بشكل واضح في التحريفات الجوهرية.

وإن الغش والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية تمثل هاجساً يؤرق مضجع أصحاب الأموال والمؤسسات وأطراف متعددة، حيث كثرت عملية التلاعب، فأحياناً تتم عن طريق الغش في البيانات والمستندات والأصول وأحياناً أخرى يتفنن أصحاب المصالح في التضليل باستخدام الطرق المحاسبية والتغيير في السياسات المحاسبية لتحقيق أغراضهم وأهدافهم المنشودة.

وقد أكدت العديد من التنظيمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي على دور حوكمة الشركات في مواجهة مثل هذه التحريفات. فقد أكد البنك الدولي في تقريره عن مراعاة معايير وقواعد الحوكمة عام ٢٠٠٩ أن قوة نظم حوكمة الشركات تُحسن من موثوقية التقارير المالية مما يترتب عليها العديد من المزايا مثل تنشيط الاستثمار الخارجي سواء بالإقراض أو شراء الأسهم (The World Bank, 2009, p. 52).

وقد أكدت على ذلك أيضًا دراسة (Fatimah et al., 2019) حيث أن واحدًا من أهم وظائف حوكمة الشركات التحقق من جودة التقارير المالية. وقد تناول الأدب المحاسبي دور نظام حوكمة الشركات في ردع التصرفات الانتهازية للإدارة؛ وبالقياس على هذه الدراسات فمن المتوقع أن تكون هناك علاقة بين آليات حوكمة الشركات الداخلية وكشف التحريفات الجوهرية اعتمادًا على مزيج من آليات حوكمة الشركات المتمثلة في نوع هيكل الملكية، مجلس الإدارة والتي يمكن أن تؤثر على كشف التحريفات الجوهرية. ومما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما أثر آلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية بالشركات المساهمة الكويتية؟

وسوف يحاول الباحثون الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي من خلال الإجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

١. ما أثر فعالية آلية مجلس الإدارة على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية؟
٢. ما أثر فعالية آلية هيكل الملكية على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية؟

### ٣/١ هدف البحث:

يسعى الباحثون من خلال هذا البحث الى تحقيق الأهداف البحثية التالية:

دراسة أثر آلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة أثر فعالية آلية مجلس الإدارة على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.
٢. دراسة أثر فعالية آلية هيكل الملكية على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

### ٤/١ أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

١/٤/١ الأهمية العلمية للدراسة: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في النقاط التالية:

قد أثارت سلسلة فضائح الشركات في أوائل القرن الحادي والعشرون مخاوف بشأن موثوقية ومصداقية التقارير المالية، ومن أجل استعادة ثقة المستثمرين في إفصاحات الشركات فقد أكد الكونجرس الأمريكي ولجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية على دور حوكمة الشركات في ترشيد السلوك الإداري وكشف التحريفات الجوهرية وهو الدور الذي يمكن أن تقوم به آليات حوكمة الشركات عن طريق تحقيق فعاليتها.

وتكتسب حوكمة الشركات أهمية خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ونظرًا لصعوبة الفترة الحالية للاقتصاد في مرحلة انتقالية مع ضعف الحماية المقدمة للمستثمرين ظهرت أولوية الاهتمام بآليات حوكمة الشركات على غرار ما يحدث في الاقتصاد العالمي. وتعتبر هذه الدراسة امتدادًا للدراسات التي تناولت العلاقة بين آليات حوكمة الشركات الداخلية وكشف التحريفات الجوهرية في البيئة الكويتية حيث تختبر الآليات الرقابية لحوكمة الشركات وهي نوع هيكل الملكية، مجلس الإدارة في كشف التحريفات الجوهرية ويعتقد الباحثون أن ذلك يفيد صناع القرار في تحسين رؤيتهم ويزود المساهمين بمعلومات أكثر موثوقية وملاءمة ويحد من القرارات الإدارية التي تضر بقيمة المنشأة.

#### ٢/٤/١ الأهمية العملية للدراسة: قد تفيد نتائج هذه الدراسة أطرافًا متعددة منها ما يلي:

١. المستثمرون والأطراف الخارجية: مساعدة المستثمرين والأسواق المالية بشكل عام في عملية اتخاذ القرار حيث يبني المستثمرون قراراتهم بناءً على المعلومات الواردة في التقارير المالية. بالإضافة إلى تمكين المستثمرين من فهم التحريفات الجوهرية وفهم كيفية تعامل الإدارة مع هذه التحريفات.
٢. صناع القرار والقائمين على وضع السياسات والقوانين التنظيمية للشركات: مساعدة السلطات والجهات التنظيمية في تطوير البيئة التنظيمية للشركات من خلال تطوير القواعد والتوصيات الخاصة بالشركات وتقييم ممارسات الحوكمة في الشركات الكويتية.
٣. الشركات نفسها لاستعادة الثقة في تقاريرها المالية ولجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.
٤. الاقتصاد الكويتي: من خلال الاعتماد على آليات حوكمة جيدة، زيادة مصداقية القوائم المالية، جذب الاستثمارات، وانتعاش الاقتصاد.

#### ٥/١ فروض البحث

تحقيقاً للهدف البحثي والإجابة على التساؤل البحثي قام الباحثون بصياغة الفرض التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية في الشركات المساهمة الكويتية.

ويمكن تحقيق هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آلية مجلس الإدارة في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آلية هيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

**٦/١ منهجية البحث:**

اعتمد هذا البحث على استخدام المنهجين التاليين:

**١/٦/١ المنهج الاستنباطي:**

يعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي لبناء الإطار النظري والفكري للدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية وعلى شبكة الانترنت التي تتناول متغيرات الدراسة المتمثلة في آلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية وكشف التحريفات الجوهرية واشتقاق فروض البحث.

**٢/٦/١ المنهج الاستقرائي:**

يتناول الباحث المنهج الاستقرائي بهدف استقراء واقع البيئة الكويتية وذلك من خلال تصميم قائمة الاستقصاء وتوزيعها على عينة من الشركات المساهمة الكويتية وعلى عينة من العاملين بهذه الشركات من المراجعين الداخليين والخارجيين، مديري الإدارات بهذه الشركات، والمحللين الماليين وكذلك من خلال أسلوب المقابلات الشخصية لأفراد هذه العينة.

**٧/١ حدود ونطاق الدراسة:**

١. تقتصر الدراسة على دراسة أثر آلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية في دولة الكويت.
٢. تقتصر الدراسة على قياس أثر آلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية في دولة الكويت خلال العام الميلادي ٢٠٢٢.

**٨/١ خطة البحث:**

يتناول الباحثون الجزء الباقي من البحث في النقاط التالية:

الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث.

الدراسة الميدانية.

خلاصة ونتائج وتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

## الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث:

١/٢ دراسة شقور، (٢٠١٦)، بعنوان:

أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الفنادق المدرجة في بورصة عمان

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان، وتحليل أثر هيكل الملكية فيها، ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث بقياس إدارة الأرباح عن طريق استخدام نموذج جونز المعدل (Dec how, et al, 1995)، أو ما يعرف بطريقة المستحقات الاختيارية، أما هيكل الملكية فقد تم قياسه من خلال أربع متغيرات، هي: الملكية المؤسسية والملكية العائلية وملكية المواطنين وتركيز الملكية. وتكونت عينة الدراسة من جميع الفنادق المدرجة في بورصة عمان، والتي يتوفر لها بيانات في بورصة عمان خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢) والبالغ عددها أحد عشر فندقاً.

وأهم ما توصلت إليه نتائج الدراسة أن درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان منخفضة، حيث بلغت النسبة المئوية لدرجة ممارسة إدارة الأرباح ٣٣%، كما أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية وزيادة تشتت الملكية وعدم تركيزها يخفض من درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لنسبة الملكية العائلية ونسبة ملكية المواطنين على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

٢/٢ دراسة الشرفاوي، (٢٠٢٠)، بعنوان:

تفعيل دور حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية

هدفت الدراسة إلى تحليل آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في (دور مجلس الإدارة، دور لجنة المراجعة، دور المراجعة الخارجية، دور المراجعة الداخلية) من حيث مفهوماً وخصائصها ومسئولياتها وأثر ذلك على الحد من قدرة الإدارة على التلاعب في القوائم المالية من خلال بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة وذلك لتحقيق جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية تفعيل آليات حوكمة الشركات (لقد حظيت أنواع الملكيات المختلفة باهتمام العديد من الدراسات السابقة هناك فروق جوهرية بين متوسط إجابات المستقضي منهم (الأكاديميين من المهتمين بمهنة المحاسبة، ومراقبي الحسابات، والمراجعين الداخليين ببعض الشركات المصرية) حول كيفية تفعيل آليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية.

٣/٢ دراسة نصار ونعيسه، (٢٠٢٠)، بعنوان:

أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية للشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ممارسة إدارة الأرباح. ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بقياس هيكل الملكية من خلال متغيرين هما الملكية الإدارية مقاسة بنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وتركز الملكية مقاساً بنسبة ملكية كبار المساهمين، أما إدارة الأرباح فقد تم قياسها باستخدام نموذج جونز

Jones المعدل الذي أثبت بأنه أفضل النماذج الموجودة في قياس إدارة الأرباح. تم إجراء هذه الدراسة على جميع الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية- باستثناء الشركات المالية (المصارف)- البالغ عددها (١٣) شركة تنتمي إلى قطاعات مختلفة وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٨).

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح بنسبة ٦٣%، وهي نسبة مرتفعة، كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر لمستوى الملكية الإدارية ومستوى تركيز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح.

٤/٢ دراسة الحربي، (٢٠٢١)، بعنوان:

"أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية علي البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول")"

هدف البحث إلى دراسة أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول". وقد طبقت الدراسة علي جميع البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" والبالغ عددهم (١٠) وقد تم استبعاد البنك الأهلي التجاري لكون إدراجه كان في عام ٢٠١٣م، وأجريت الدراسة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩).

وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" مرتفع، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بتطبيق بعض آليات حوكمة الشركات وهي (تركز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق) علي جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" حيث أن هذه الآليات فسرت ٦.٤٩% من التغير في جودة التقارير المالية والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، ولم تؤثر آليات حوكمة الشركات الأخرى وهي (استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، دورية اجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، ودورية اجتماعات لجنة التدقيق) علي جودة التقارير المالية وقد تم استبعاد المتغيرين (الخبرة المالية للجنة التدقيق، وجودة التدقيق) لأنهما متغيرين ثابتين.

٥/٢ دراسة سبيعة (٢٠٢١)، بعنوان:

"دور حوكمة الشركات في الحد من سلبيات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -أوماش-بسكرة"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور آليات حوكمة الشركات في الحد من سلبيات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (أوماش - بسكرة)، وإجراء مقابلة مع بعض موظفي المؤسسة، وتحليل قوائمها المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود دور كبير ومهم لمختلف آليات حوكمة الشركات، حيث تم اقتراح مصلحة للمراجعة الداخلية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة، كونها أداة رقابة فعالة ومهمة في منع التلاعب بجميع أنواعه وغير موجودة بالمؤسسة، كما توصلت الدراسة إلى قيام المؤسسة بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٧)، بغرض تخفيض الربح، حيث تم



قياسها باستخدام نموذج جونز المعدل، ومن خلال تحليل المعطيات نجد أنه هناك اختلاف كبير في البيانات المالية بين ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي، وهذا يرجع الى أهداف المؤسسة الخاصة من خلال استخدامها للمحاسبة الإبداعية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

أ. الحد على ضرورة وجود مصلحة مستقلة خاصة بوظيفة المراجعة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية، لما لها من أهمية ودور كبير في تحقيق الرقابة الفعالة، والمساهمة في الحد من مختلف أنواع الغش وتجنب ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمؤسسة.

ب. ضرورة الاهتمام بوظيفة لجنة المراجعة، وسن القوانين والأنظمة لتوفيرها بمختلف المؤسسات، لما لها من دور فعال في تطبيق مبادئ الحوكمة والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ج. ضرورة التزام المحاسبين والمراجعين بالسلوك الأخلاقي المهني في وظائفهم.

٦/٢ دراسة (بوراس، ٢٠٢٢)، بعنوان:

### آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، نشأتها وتطورها، وإبراز أهميتها في اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومبرراتها، كما أنه يهدف إلى إظهار خطورة الفساد الإداري والمالي، وما يتركه من آثار كبيرة على الاقتصاد والمجتمع بأسره ولفت انتباه جميع الجهات المسؤولة إلى خطره، وذلك بعد تحديد مفهومه وأسباب ظهوره، وأهم مظاهره ونتائجه على الاقتصاد الوطني بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، وإثبات مدى فعالية الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي، وما مدى تطبيق هذه الآليات في المؤسسات الجزائرية.

وتوصلت الدراسة إلى:

أ. وجود علاقة تأثير لآلية مجلس الإدارة والكشف عن الفساد الإداري والمالي؛ فإن وجود أعضاء ضمن مجلس الإدارة ذو خبرة وتأهيل وكفاءة في المجالات القانونية والفنية والمحاسبية والمالية والتخصصية يساعد في سرعة اكتشاف الفساد الإداري والمالي.

ب. وجود علاقة تأثير لآلية الإفصاح والشفافية والكشف عن الفساد الإداري والمالي، فنشر الكشوفات المالية وجدول الأرباح والخسائر وتقرير مدققي الحسابات وتوفير المعلومات الملائمة وبشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في التقليل في الغش والتلاعبات في القوائم المالية.

ج. وجود علاقة تأثير لآلية لجنة المراجعة والكشف عن الفساد الإداري والمالي؛ فكلما زادت فاعلية لجنة المراجعة في جلساتها سواء في التحضير أو المناقشة أو تقديم حلول وتوصيات وتكونها من أعضاء مستقلين وتنوع خبراتهم المالية والقانونية والتخصصية يزيد في قدرتها وفعاليتها في الكشف من الغش والتلاعب في القوائم المالية.

د. وجود علاقة تأثير لآلية المراجعة الداخلية والكشف عن الفساد الإداري والمالي، فكلما امتد نشاط المراجعة الداخلية في كافة الإدارات واستقلاليته ورفع مكانتها في الهيكل التنظيمي

وتقديم التقارير الدورية وتوفير عن أوجه الضعف في نظم الرقابة الداخلية وتوفير المعلومات الملائمة بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساعد ذلك على الكشف المبكر عن الاختلاسات والتلاعبات المالية داخل المؤسسة.

٧/٢ دراسة (توفيق، ٢٠٢٢)، بعنوان:

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في اكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل ٢ للرقابة البنكية في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية. وتمثلت عينة الدراسة في عينة عشوائية مكونة من (٣٧٢) مفردة من أعضاء مجلس الإدارة، المراجعين الداخليين والخارجيين، ورؤساء الأقسام، والمديرين بفرع (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك CIB، بنك HSBC، بنك القاهرة) بمحافظة القاهرة.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير إيجابي في تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية. وجود تأثير إيجابي في تطبيق مبدأ أنظمة المراجعة والتدقيق على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية، وجود تأثير إيجابي في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

وأوصي البحث بالآتي: مراعاة منح أنظمة المراجعة والتدقيق الصلاحيات اللازمة لأداء مهامها على أكمل وجه، ومنحها السلطات المؤسسية والقانونية الداعمة لعملها. إنشاء إدارات رقابية تتمتع بدرجة من الاستقلالية تكفل لها اتخاذ القرارات المناسبة، لتجنب الغش والتلاعب بالتقارير المالية.

### تحليل الدراسات السابقة للبحث من وجهة نظر الباحثين:

توصل الباحث من خلال استقراء الدراسات السابقة إلى:

- (١) أن مجلس الإدارة يلعب دوراً هاماً في الحد من التطويع المصطنع للأرباح، من حيث الخصائص والمسئوليات التي يقوم بها.
- (٢) العوامل التي يمكنها تفعيل دور آلية مجلس الإدارة تتمثل في تحديد مهام ومسئوليات أعضاءه، وتعدد اجتماعاته، وألا يقوم المدير العام بمهام رئيس المجلس، وضرورة وجود لجنة التدقيق بأعضاء مستقلين ضمن لجان المجلس.
- (٣) لقد حظيت أنواع الملكيات المختلفة باهتمام العديد من الدراسات السابقة فيما يتعلق بعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح، فالدراسات السابقة تبدو متناقضة في نتائجها حيث أكدت بعض هذه الدراسات على دور نوع الملكية في مواجهة ممارسات إدارة الأرباح والبعض الآخر لا يري لها دور في مواجهة هذه الممارسات وبعض الدراسات الأخرى لا تري أي علاقة بينهم. ويرى الباحث أن الاختلافات الاقتصادية والثقافية تلعب دوراً في هذا التناقض مما يتطلب إجراء مزيد من الدراسات خاصة في السوق الكويتي.
- (٤) لقد حظيت خصائص مجلس الإدارة باهتمام العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على دور مجلس الإدارة من حيث خصائصه ومسئولياته على الحد من قدرة الإدارة على التلاعب في

القوائم المالية من خلال بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة وذلك لتحقيق جودة التقارير المالية، ودور مجلس الإدارة في الكشف عن الفساد الإداري والمالي؛ فإن وجود أعضاء ضمن مجلس الإدارة ذو خبرة وتأهيل وكفاءة في المجالات القانونية والفنية والمحاسبية والمالية والتخصصية يساعد في سرعة اكتشاف الفساد الإداري والمالي.

### أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية):

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن للباحث توضيح أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة كما يلي:

- ١- لم تتناول الدراسات السابقة دور آلية مجلس الإدارة في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، لم تتناول الدراسات السابقة دور آلية هيكل الملكية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.
- ٢- اعتمدت الدراسة الحالية على إجراء دراسة ميدانية على الشركات المساهمة بدولة الكويت لبيان آلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية وكشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية للشركات المساهمة الكويتية.

### الإطار النظري للبحث:

#### ١/٣ تعريف حوكمة الشركات:

تكمن الأهمية من تحديد مفهوم حوكمة الشركات من خلال دوره في تنظيم عملية الحوكمة، كانت هناك العديد من المحاولات لتوضيح مفهوم حوكمة الشركات، في حين أدى الاختلاف في طبيعة المناهج الأكاديمية المتبعة والتباين في الفترات الزمنية إلى حدوث اختلافات واسعة في مفاهيم حوكمة الشركات (Klettner, 2017).

تعد مبادئ الإفصاح والشفافية والالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية أهم ما ركزت عليه المفاهيم من المنظور المحاسبي، فقد عرف بريس وأحمد (٢٠١٨) حوكمة الشركات على أنها مجموعة من المبادئ والأسس والنظم الرقابية التي يتم من خلالها السيطرة على أعمال الشركة وتحقيق التفاعل بين جميع الأطراف المرتبطة بها شريطة أن تكون الأعمال خاضعة للتدقيق والرقابة واتسام الشركات بالإفصاح والشفافية والنزاهة، وعرفت على أنها مجموعة من الآليات التي تضمن للمستثمرين تحقيق عوائد، والحرص على استغلال أموالهم في مشروعات واستثمارات آمنة عن طريق التزامها بالضوابط والمعايير المحاسبية (كافي، ٢٠١٨).

أما من المنظور الإداري فقد ركزت المفاهيم على ضبط العلاقة ما بين إدارة الشركات والأطراف ذات العلاقة، ونرى ذلك واضحاً في تعريف (كموش، ٢٠١٨) حيث عرف حوكمة الشركات على أنها مجموعة من القواعد التي تضمن حقوق كافة الأطراف وتحديد طبيعة العلاقة بين مكونات الشركات بهدف اتخاذ قرارات ملائمة في ظل الظروف والتحديات التي تواجه الشركات أثناء قيامها بأعمالها مما يساعد الشركات على رفع مستوى الأداء، وأشار (Mees, 2015) في تعريفه إلى أن حوكمة الشركات هي أفضل طريقة لتحسين الشركات والتكمن من تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين في الأسواق المالية المحلية.

وعرفت حوكمة الشركات من المنظور المالي على أنها العملية التي تتم من خلالها إدارة الشركة بهدف زيادة ثروة المستثمرين (Vintila and Gherghina, 2012)، وعرفها (المعقل، ٢٠١٨) على أنها القواعد التي تمكن الإدارة من إدارة مواردها الاقتصادية والمالية والمحاسبية بهدف تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالشركات مالياً وإدارياً واقتصادياً، في حين عرفت من المنظور الاقتصادي على أنها مجموعة من الإجراءات التي تقوم على تفعيل ممارسات الإدارة لاستغلال الموارد الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح والمنافع (كافي، ٢٠١٨).

لم تغب حوكمة الشركات عن الجانب القانوني؛ وذلك بسبب الهدف الذي ترمي إليه في تعزيز المساءلة وحماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة بنشاط المنشأة، فتم تعريفها في عام ١٩٩٥ من قبل Blair على أنها مجموعة متكاملة من الترتيبات القانونية والثقافية والمؤسسية حيث تقوم على تحديد الأعمال التي تمارسها الشركات وتحديد الجهات المسؤولة عن ممارسة السلطة والتحكم بالشركات والأساليب السليمة لممارسة تلك السلطة (Klettner, 2017)، وعرفت على أنها الطريقة التي تهدف على تحقيق التوازن بين الأطراف ذات العلاقة بأسلوب ديمقراطي يقوم على المساءلة وتعزيز الشفافية والعمل على الحد من عمليات الاحتيال والغش والفساد وسيادة القانون واحترام حقوق الأقلية من أصحاب المصالح (الرفاعي، ٢٠١٩).

وعلى الصعيد الدولي فقد تم تعريف حوكمة الشركات من قبل العديد من المنظمات والجمعيات الدولية، فقد عرف معهد المدققين الداخليين IIA حوكمة الشركات بأنها العمليات التي تتم عن طريق الإجراءات المستخدمة من قبل إدارة الشركات بهدف الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكد من كفاية الضوابط المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وتم تعريفها على نحو مشابه من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) فعرف حوكمة الشركات على أنها مجموعة من الممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للتأكد من إدارة المخاطر على نحو سليم والتحقق من استخدام موارد المنشأة على قدر عالي من الكفاءة للتمكن من اتخاذ القرارات الاستراتيجية (نجا، ٢٠١٩)، وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حوكمة الشركات على أنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح والتي تهدف إلى بيان الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد أهداف الشركات والوسائل المتبعة في تحقيق تلك الأهداف (OECD, 2015)، ويعد تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من التعاريف الأكثر استخداماً والمقبولة قبولاً عالمياً.

ويرى الباحث أن حوكمة الشركات عبارة عن نهج متكامل يقوم على مجموعة من الأسس والقواعد، التي تهدف إلى تحقيق التوازن ما بين الإدارة والأطراف ذات العلاقة، بالاستناد إلى المبادئ والمعايير المحاسبية، وتعزيز دور الرقابة والمحاسبية، بهدف تحسين الأداء ورفع قيمة الشركات.

### ٢/٣ أهمية حوكمة الشركات في الفكر المحاسبي المعاصر:

تتمثل أهمية حوكمة الشركات من كونها نظام يقوم بالإشراف والإدارة على عملية الرقابة على الأعمال، وزيادة الاهتمام بالجهات المعنية بنشاط الشركة (إدارة الشركة، مجلس الإدارة، المساهمين، المدققين، وأصحاب المصالح)، وتنظيم العلاقة فيما بينهم مما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة والتنمية المستدامة (Azmy, et al., 2019).

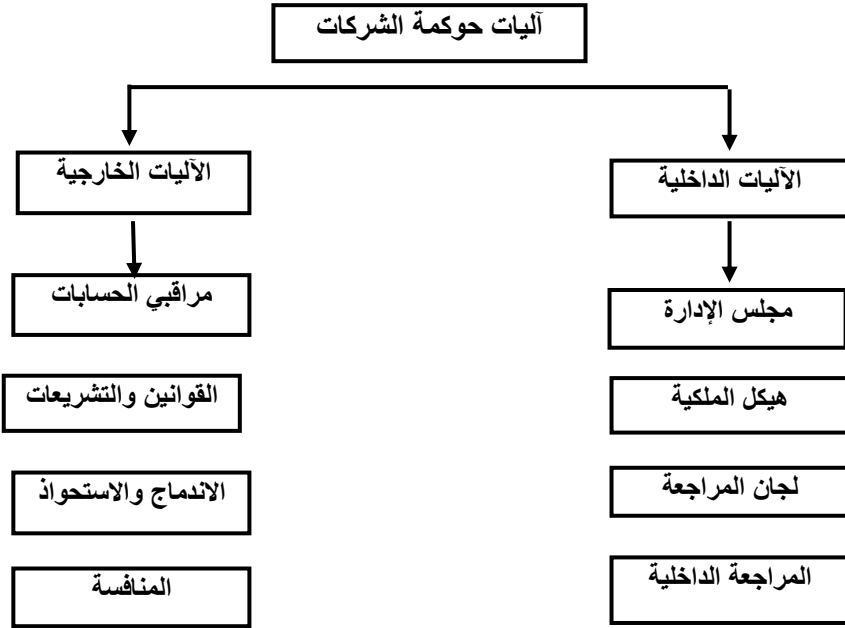
أشار تقرير حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام ٢٠١٩ إلى أهمية حوكمة الشركات والدور الذي تساهم فيه، حيث تمثلت أهميتها بالنقاط التالية:

- ١- تعد حوكمة الشركات وسيلة لدعم محركات النمو الاقتصادي المتمثلة في أسواق المال الفعالة، الاستثمار ذو الجودة العالية، وتوافر مناخ ملائم للأعمال.
- ٢- تعمل على توفير قاعدة مناسبة من الثقة والشفافية والمساءلة والإفصاح، مما يساهم في عملية استقطاب المستثمرين على الصعيدين المحلي والدولي، مما يساعد في الوصول إلى رأس المال.
- ٣- تساهم في تعزيز الأداء وتحقيق النمو الشامل.
- ٤- تحقيق التوازن في مجلس الإدارة والإدارة العليا وتكافل الفرص من نواحي متعددة كتتنوع الخبرات والجنس وتمكين دور المرأة في تولي مناصب قيادية في الشركات.
- ٥- تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة.

ويرى الباحث أن أهمية حوكمة الشركات تتمثل من دورها في تحقيق الكفاءة والنزاهة من أدنى مستوى في الشركات وصولاً إلى أعلى مستوى فيها، مما يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد، ومساهمتها في التنوع في تكوين مجلس الإدارة سواء أكان هذا التنوع من ناحية الجنس، الخبرات، والملكية، مما يساعد في الحد من المخاطر وتحقيق قيمة مضافة للشركات.

### ٣/٣ آليات حوكمة الشركات:

تساهم آليات حوكمة الشركات الفعالة في رفع مستوى ثقة أصحاب المصالح بإدارات الشركات، وذلك من خلال الحفاظ على حقوقهم وحمايتهم، والتغلب على صراع الوكالة Agency Conflict وتضارب المصالح، وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح مما يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات والحفاظ على استقرارها (Mohamad, et al., 2020)، وعلى الرغم من تمتع حوكمة الشركات باهتمام واضح على مستوى عالمي إلا أنه لم يتم تحديد آليات محددة يمكن تطبيقها على كافة الدول؛ وذلك بسبب الاختلاف في طبيعة الأنظمة والقوانين المطبقة، بالإضافة إلى الاختلافات في هياكل الشركات في كل دولة، إلا أنه تم الإجماع من قبل أغلب الباحثين على تبويب آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وآليات خارجية.



الشكل (١)

آليات حوكمة الشركات، المصدر: من إعداد الباحث

وفيما يلي توضيح لتلك الآليات:

#### ١/٣/٣ الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

الآليات الداخلية لحوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعة من الآليات أو الأدوات التي يساهم تطبيقها في مساعدة الشركات على إحكام الرقابة والسيطرة على سلوك المديرين، وتعزيز المساءلة والمحاسبة، وتحقيق قيمة إضافية للمساهمين (Sharma, 2017)، وتتمثل من خلال: مجلس الإدارة، هيكل الملكية، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية.

#### ١/١/٣/٣ مجلس الإدارة:

يعتمد تنفيذ إطار حوكمة الشركات على تعيين مجلس إدارة يتمتع بالكفاءة العالية؛ ليكون مسئولاً عن الإشراف والرقابة على أعمال الشركة وإدارتها، ومنع تعارض المصالح، وتعظيم ثروة المستثمرين، ويمارس مجلس الإدارة دوره الرقابي عن طريق اللجان المنبثقة عنه، حيث تعد هذه اللجان مطلباً أساسياً في قوانين حوكمة الشركات (Kuye, et al., 2020) ويلخص الباحث في الجدول الآتي أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

## الجدول (١)

## اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

اسم اللجنة	الوظيفة
لجنة المالية والأهداف العامة	تقوم بالإشراف على القضايا والاستثمارات المالية ذات الصلة، بالإضافة إلى التركيز على الاستثمارات الجديدة سواء الحالية أو المحتملة (Kuye, et al., 2020).
لجنة إدارة المخاطر	تقوم بإدارة المخاطر على مستوى الشركة، وتحديد المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الشركة ومصادرها، والإشراف على مدى كفاية الآليات المتبعة في الكشف والوقاية والإبلاغ عن تلك المخاطر (Kuye, et al., 2020).
لجنة المراجعة	تلعب لجان المراجعة دوراً حيوياً في تعزيز أداء الشركات وتوفير حماية كافية ضد الاحتيال، بالإضافة إلى دورها في الإشراف على إعداد التقارير المالية والحفاظ على جودة المعلومات التي تحتويها تلك التقارير (Yameen, et al., 2019).
لجنة التعويضات أو المكافآت	يتم تعريف تعويض الإدارة على أنه مجموع الرواتب ومكافآت نهاية الخدمة وأرباح الأسهم، تقوم لجان التعويضات بمساعدة مجلس الإدارة في وضع نظام يقوم بتحديد معايير تقييم الأداء، وتفعيل آليات الرقابة الداخلية والخارجية، وتعزيز عدالة وشفافية التعويضات المقدمة للإدارة، وتقييمها على نحو أكثر معقولية (Wang and Lin, 2018).
لجنة الحوكمة	تقوم لجنة الحوكمة بإعداد تقرير الحوكمة وعرضه على مجلس الإدارة، والتأكد من التزام الشركة بتعليمات الحوكمة الصادرة عن القوانين والتشريعات النافذة الخاصة بكل دولة (تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة، ٢٠١٧).

المصدر: من إعداد الباحث

## ٢/١/٣/٣ هيكل الملكية:

يشير مفهوم هيكل الملكية إلى شكل وتوزيع الملكية بين الملاك أي المساهمين في الشركة باختلاف الشخصية القانونية لهم، حيث يتم تحديد قيمة ونسبة مساهمتهم في الشركة سواء أكانوا من أصحاب الحصص الكبيرة أم من أصحاب حصص الأقلية، مما يؤثر على عملية اتخاذ القرارات الإدارية (دخان، ٢٠١٨).

ويمكن تقسيم هيكل الملكية إلى مجموعة من المحددات تتمثل من خلال:

## ١. الملكية الإدارية:

تشير الملكية الإدارية إلى عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مقارنة مع العدد الكلي لأسهم الشركة (إسماعيل وآخرون، ٢٠١٨).

وأشارت دراسة (صالح، ٢٠١٠، ص ٤٠٦، الحناوي، ٢٠١٩، ص ٧٥) لمزايا الملكية الإدارية كما يلي.

- أ. تساعد ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم في تخفيض تضارب المصالح بين الملاك والمديرين مما يؤدي إلى تحسن إدارة الشركة من خلال تخفيض تكاليف الوكالة، حيث ان امتلاك الإدارة لجزء من أسهم الشركة يحفزها نحو اختيار الأنشطة التي تعزز من ربحية الشركة وبالتالي زيادة في توزيعات الأرباح حيث يترتب على تلك التوزيعات ردود فعل إيجابية عند المتعاملين في سوق الأوراق المالية التي تنعكس بدورها على أسهم الشركة مما يتيح لحاملها تحقيق عوائد سوقية مرتفعة.
- ب. ان امتلاك الإدارة لجزء من أسهم الشركة يحفز مجلس الإدارة نحو بذل المزيد من الأنشطة الإبداعية والبحث عن مشاريع جديدة أكثر ربحاً، وحيث إن هذه المشروعات تتطلب مزيداً من الجهد والاطلاع من جانب الإدارة والقدرة على البحث عن النظم التكنولوجية الحديثة لنجاح تلك المشروعات مما يؤدي لزيادة قيمة الشركة. وعلى عكس ذلك، فإن عدم امتلاك الإدارة لجزء من أسهم الشركة يجعلها تتجنب القيام بتلك الأنشطة والممارسات نظراً لارتفاع المخاطر والجهد المصاحب لها.

ولكن توجد بعض الانتقادات التي وجهت للملكية الإدارية منها (أحمد، ٢٠٠٩، ص ٦٠):

- أ. نتيجة لطبيعة موقع الإدارة في الشركة وهيمنتها على سلطة اتخاذ القرارات بالشركة يحدث ما يسمى بمشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) بين المديرين أو الأطراف الداخلية وبين حملة الأسهم من خارج الشركة أو الأطراف الخارجية بشكل عام، حيث يتوافر لدى الإدارة معلومات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة بشكل أكبر مما هو متاح للأطراف الخارجية.
- ب. زيادة مستوى الملكية الإدارية قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء، بسبب تأثير الحصانة والحماية لقرارات الإدارة، مما يجعل الإدارة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى.
- ج. في ظل وجود ملكية إدارية والتي تجعل المديرين يتحملون الكثير من العواقب الاقتصادية لتصرفاتهم وقراراتهم ومن ثم تتجه الإدارة نحو التقليل من الإفصاحات المحاسبية المكلفة (خضر، ٢٠١٤، ص ٢٣)، مما يؤثر على انخفاض مستوى جودة ومصداقية التقارير المالية، حيث تتحكم ال
- د. إدارة في مستوى الإفصاح عن المعلومات وتمنع تسرب المعلومات عن أنشطة التبرج والفساد.

## ٢. الملكية العائلية:

تشير الملكية العائلية إلى عدد الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحدة مقارنة مع العدد الكلي لأسهم الشركة، وعادة ما يميل أفراد العائلة إلى الاستثمار في شركة واحدة وعدم توزيعها بين الشركات، تجنباً للمخاطرة ولإحكام السيطرة على تلك الاستثمارات (الفضل والجبوري، ٢٠١٨).

وتعرف الشركات العائلية بأنها "منظمة ذات طرح عام يكون المدير التنفيذي لها هو المؤسس ذاته أو عضو من أعضاء عائلة المؤسسين، أو هي شركات يعمل في أيأ منها شخصان أو أكثر



بينهما صلة عائلية ويملكها أحدهما أو يملك النصيب الأكبر منها" وبعد التعريف السابق هو المنظور الضيق للشركات العائلية في حين يمكن تعريفها بأنها "المنظمات التي تتسم بتأثير جوهري لأعضاء العائلة في تلك الشركات بشكل لا يتناسب مع ملكيتهم، ويترتب علي ذلك أن يتم السيطرة عليها بواسطة العائلة إما من خلال الملكية أو الإدارة أو كلاهما معاً، وأنها تنشأ بواسطة أفراد العائلة المؤسسة وتخضع لتأثيرها، فضلاً عن أنها تهدف إلي تمرير الاعمال الخاصة بالعائلة إلي الأجيال القادمة" (المليجي، ٢٠١٠، ص ٢٥). كما عرفت الشركات العائلية بأنها "الشركات التي تعمل فيها العائلة على إدارة الشركة وتحديد اتجاهها الاستراتيجي من خلال الملكية أو الإدارة العليا أو مناصب مجلس الإدارة (Pieper et al., 2008, p. 373).

ومما سبق يتضح أن الشركات التي تسيطر عليها العائلات ينخفض فيها حدوث تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين بشكل كبير، لأن المديرين والمالكين النهائيين هم أنفسهم غالباً، ويكون لديهم حوافز وقدرات عالية لرقابة الإدارة. وفيما يلي بعض المزايا الذي توفرها الملكية العائلية، وكذلك بعض المشاكل والمخاطر الناتجة عنها كما يلي:

وتتميز الملكية العائلية بالعديد من المزايا منها:

- أ. أن الملكية العائلية تساعد في الحد من النزاعات بين المساهمين والمديرين مما يؤدي لتقليل تكاليف الوكالة، كما تؤدي لتطويع موارد فريدة من نوعها ويكون هناك اهتمام عالي من جانب الملاك تجاه شركاتهم، مما يساعد على الحد من التعارض بين المساهمين والمديرين، وبالتالي تحسين أداء الشركة. حيث تقوم الشركات المملوكة للعائلات باتخاذ قرارات استثمارية أفضل مقارنة بالشركات غير المملوكة للعائلات (Khan and Nouman, 2017, p.3).
- ب. تسعى الشركات العائلية إلى تحقيق هدف الاستمرارية والنظر لنمو الأرباح طويلة الأجل وتكوين الثروة والحفاظ عليها وتوريثها لأبنائهم، وذلك لرغبة العائلات في الحفاظ على السمعة والهوية والعاطفة في امتلاك الشركة والحفاظ عليها (المديبولي، ٢٠١٦، ص ٢٢٥).
- ج. تساهم الملكية العائلية في تحقيق جودة الأرباح حيث إن العائلات المالكة لأسهم بالشركة تتخلى عن الفوائد قصيرة الأجل الناتجة من إتباع بعض أساليب إدارة الأرباح لأنها تضر بسمعة العائلة وثروتها على المدى الطويل. وبالتالي فإن الملكية العائلية تؤدي لتحسين الأداء والحفاظ على قيمة الشركة (Tessem et al., 2018, p. 133).

ولكن يعاب على هذا الشكل من الملكية ما يلي:

- أ. أن تركيز الملكية في يد إحدى العائلات بالشكل الذي يُعطيها السيطرة الكاملة على الشركة قد تجعلها تسعى إلى تحقيق منافع خاصة على حساب الأقلية، حيث أشار (المليجي، ٢٠١٠، ص ٢٦-٢٧) إلى أن هذا الشكل من أشكال الملكية قد ينتج عنه طغيان علاقة القرابة على الإدارة المهنية، والمجاملة في تحمل الأخطاء والتغاضي عن بعض أو كل التجاوزات، المحاباة في توزيع المناصب القيادية على حساب الكفاءة والقدرة، خروج التصرفات الشخصية عن السيطرة فضلاً عن غياب الموضوعية في تحديد الصلاحيات.
- ب. يميل حملة الأسهم العائلية إلى اعتبار الشركة كخدمة توظيف عائلية من خلال تحديد بعض مناصب الإدارة العليا لأفراد العائلة بدلاً من توظيف مديرين محترفين مؤهلين ولديهم

القدرات الإدارية (Chu, 2011, p. 835). كما تؤدي الملكية العائلية لزيادة الصراعات بين المديرين من أعضاء العائلة مما يسهم في زيادة تكاليف الوكالة (صالح، ٢٠١٩، ص ١٧)

ج. إتباع سياسة متحفظة قد يؤدي لفقدان فرص ذات عائد مرتفع والتي قد تكون ذات مستوي معقول من المخاطر، كما ان الصراعات التي تنشأ بين أفراد العائلة يكون لها تأثير سلبي قوي مما يضر بمصالح الشركة، ومن ناحية أخرى، فإن فرصة التواطؤ بين المالكين الكبار قد يؤدي إلى تسهيل تحويل الأرباح لصالحهم نتيجة ارتفاع حصتهم في التصويت لارتفاع حصص الملكية لديهم (Khan and Nouman, 2017, p. 3).

### ٣. الملكية المؤسسية:

تشير الملكية المؤسسية إلى عدد الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات والمنظمات والشركات وغيرها من الشخصيات الاعتبارية كشرركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد مقارنة مع العدد الكلي لأسم الشركة (إسماعيل وآخرون، ٢٠١٨).

ويُعرف المستثمر المؤسسي بأنه وسيط مالي يقوم بتجميع الاموال من الأطراف التي لديها مدخرات وتوجيهها إلى المنشآت التي تحتاج إلى تمويل من خلال امتلاك أسهم في العديد من الشركات (الحنوي، ٢٠١٩، ص ٧٦).

يمكن أن يلعب الاستثمار المؤسسي دوراً أساسياً في حوكمة الشركات والرقابة على سلوك الإدارة مما يترتب عليه زيادة جودة القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات مقارنة مع المستثمرين الأفراد وذلك لعدة أسباب أشار إليها (عبيد، ٢٠١٠، ص ٦-٧) كما يلي:

أ. بعد ضخامة حجم الاستثمار الذي تقوم به تلك المؤسسات وكذلك ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقها دافعاً هاماً لتلك المؤسسات نحو ممارسة دور رقابي فعال على الشركات التي يستثمرون أموالهم فيها سواء من خلال التدخل المباشر أو من خلال السعي نحو تفعيل آليات حوكمة الشركات الأخرى في الشركة كمجلس الإدارة، لجنة المراجعة أو مراجع الحسابات.

ب. برغم اعتماد هذه المؤسسات على عدد كبير من مصادر المعلومات عن الشركات في تخطيط وتقييم استثماراتها إلا أن القوائم المالية المنشورة للشركات تقع في القلب من هذه المصادر وهو ما يزيد من رغبة هذه المؤسسات في قيام الشركات بإعداد قوائم مالية أكثر جودة وهو ما يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تنتبها الإدارة عند إعداد تلك القوائم.

ج. امتلاك هذه المؤسسات لقدرات فنية عالية تمكنها من تفسير وتحليل معلومات القوائم المالية بكفاءة أعلى وتكلفة أقل من المستثمرين الأفراد بالإضافة إلى قدرتها على تجميع وتحليل كم كبير من المعلومات عن الشركة من مصادر أخرى بخلاف القوائم المالية، وهو ما يمكنها من القيام بدور هام في حوكمة الشركات من خلال تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة (الأطراف الداخلية Insiders) والمستثمرين في السوق (الأطراف الخارجية Outsiders) وهي تلك الحالة التي تستغلها إدارة الشركة في تحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى في الشركة.

وتتميز الملكية المؤسسية بالعديد من المزايا منها:

- أ. تعتبر آلية هامة لتخفيض تكاليف ومشاكل الوكالة، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وتحقيق الحماية لمصالح المستثمرين والمساعدة في تحقيق تقارب المصالح بين الإدارة والملاك. نظراً لما يتوافر لديهم من الحافز والقدرة على ممارسة الرقابة الفعالة والمستمرة على قرارات وتصرفات وسلوكيات الإدارة (أحمد، ٢٠٠٩، ص. ٥٢؛ Bohmer and Kelley, 2009, p.3565)
- ب. دعم قدرة الشركة على النمو والاستمرار في الأجل الطويل، نظراً لميل تلك المؤسسات إلى التركيز على القرارات التي يمكن أن تعزز أداء الشركة واستمرارها في الأجل الطويل عن القرارات التي تهدف إلى تعظيم المكاسب في الأجل القصير على حساب المكاسب طويلة الأجل (أحمد، ٢٠٠٩، ص. ٥٣).
- ج. الشركات التي تمتلك فيها بعض المؤسسات نسبة عالية من الأسهم تزداد فيها تغيير إدارة الشركة كعقاب على سوء الأداء مقارنة بغيرها من الشركات التي يشكل الأفراد فيها النسبة العالية من هيكل ملكيتها (عبيد، ٢٠١٠، ص ص ٦-٧).
- د. تؤدي الملكية المؤسسية إلى انخفاض احتمال قيام الإدارة بإدارة الأرباح أو التلاعب فيها لتحقيق منافع شخصية من خلال التحكم في قيمة العناصر التي تعتمد على الآراء والأحكام الشخصية للإدارة (Mahoney and Roberts, 2007, p. 478).

وبالرغم من المزايا التي تتحقق نتيجة وجود الاستثمار المؤسسي إلا أن هناك انتقادات قد توجه إلى هذا النوع من الملكية يتمثل في:

- أ. أن تركيز الملكية في يد مستثمر مؤسسي قد ينشأ عنه ما يسمى بمشكلة الحصانة (Entrenchment Problem) التي تنشأ عن طريق إمكانية استخدام هذا المستثمر نفوذه للاستحواذ على حقوق الأقلية من حملة الأسهم من خلال القيام بالأعمال واتخاذ القرارات الاستثمارية التي تخدم مصالحه الخاصة (Dyck and Zingales, 2004, p. 538).
- ب. تعرض المؤسسات صاحبة الملكية العالية لصعوبة بيع أسهمها نتيجة الأداء المالي الضعيف للشركة، لأن القيام بذلك قد يؤثر سلباً على سعر السهم نتيجة زيادة جانب العرض على جانب الطلب في السوق (Mahoney and Roberts, 2007, p. 239).
- ج. تركيز الملكية في يد المؤسسات يؤدي لآثار عكسية نظراً لقدرة تلك المؤسسات للحصول على المعلومات الداخلية الخاصة بالشركة، مما يؤدي لعدم تماثل المعلومات بينها وبين صغار المستثمرين وسعي تلك المؤسسات إلى تحقيق مصالحها الخاصة أكثر من سعيها لتعظيم قيمة وربحية الشركة (أحمد، ٢٠٠٩، ص ٥٨).

٤. الملكية الأجنبية: تشير الملكية الأجنبية إلى وجود مستثمرين أجانب يمتلكون حصصاً لا يستهان بها من أسهم الشركة، ويتم قياسها من خلال نسبة عدد الأسهم المملوكة لأشخاص أو شركات أجانب إلى إجمالي عدد الأسهم الكلي للشركة (الزهرة، ٢٠١٦).

وتتميز الملكية الأجنبية بالعديد من المزايا منها (Chen et al., 2014):

- أ. يتميز الاستثمار الأجنبي بأنه استثمار طويل الأجل حيث يعتمد على التحليل المالي وليس على العواطف والإشاعات مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة تعظم من قيمة الشركة وتنعكس إيجابيا على أداء الشركة.
- ب. يميل المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في مجالات جديدة مما يؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمارية من العملة واستيراد المعرفة التكنولوجية والخبرة الفنية، حيث أن المستثمر الأجنبي لديه خبرة وقدرة فنية عالية تجعله يقود الشركة نحو التقدم وتحقيق تنمية الأسواق المالية المحلية.

ولكن يعاب عليها ببعض السلبيات منها:

- أ. تحويل الصناعة الوطنية إلى صناعة مملوكة إلى الأجانب على المدى الطويل مما يؤدي إلى الأضرار بمستقبل الشركة وله تأثير سلبي على الاقتصاد القومي، حيث يسعون إلى تحويل عائداتها إلى خارج البلد.
- ب. حرص المستثمر الأجنبي على الربح في الأجل القصير مما يجعله يتخذ قرارات لتحقيق الربح السريع، والسعي نحو تحقيق المصلحة على حساب مصالح باقي المساهمين (Chen et al., 2014).

#### هـ. تركيز الملكية:

تشير درجة تركيز الملكية إلى وجود مستثمر أو أكثر يقومون بالتحكم والسيطرة على أغلبية أسهم الشركة، مما يمنحهم القدرة على التأثير على قرارات مجلس الإدارة، ويتم قياس تركيز الملكية من خلال مجموع عدد الأسهم المملوكة من قبل كبار المستثمرين مقارنة مع عدد الأسهم الكلي للشركة (إسماعيل وآخرون، ٢٠١٨).

وتتميز الملكية المركزة بعدة مزايا منها: (سحلول، ٢٠١، ص ٣٥)

- أ. يوفر هيكل الملكية المركزة للشركة وفورات الحجم مثل اتخاذ القرار السريع في الإجراءات التي كان من الضروري أن تستغرق وقتاً طويلاً في التداول.
- ب. قد تؤدي الملكية المركزة إلى رقابة أفضل للإدارة نظراً لأن حجم حصة الملكية وحافز الرقابة مرتبطان بشكل إيجابي.
- ج. من المرجح أن يؤدي تحسين الرقابة الإدارية إلى تحسين أداء الشركة وبالتالي توفير منافع لمساهمي الأقلية.

ولكن قد يعاب عليها:

- أ. يؤدي تركيز الملكية إلى احتمال التواطؤ مع الإدارة لتحقيق مصالح شخصية لهذه الفئة على حساب صغار المستثمرين. وذلك عن طريق عمل علاقات وارتباطات مع إدارة الشركة المستثمر فيها، مما يضعف من إمكانية رقابة تصرفات الإدارة العليا أو معارضة قراراتها.
- ب. يؤدي تركيز الملكية لزيادة قدرة المستثمرين في الحصول على المعلومات الداخلية نظراً لاقتران ملكيتهم بالإدارة مما يشجع على السلوك الانتهازي وإخفاء المعلومات عن صغار المساهمين واستغلالها لتحقيق منافع خاصة بهم.

ج. عدم تمتع مساهمي الأقلية بحقوقهم القانونية في أغلب الأحيان، إهدار موارد الشركة (الخيال، ٢٠٠٩، ص. ٢١٠، هلال، ٢٠١٢، ص ١٢).

#### ٦. تشتت الملكية:

تشير درجة تشتت الملكية إلى وجود العديد من مساهمي الأقلية الذين يمتلكون نسباً صغيرة من أسهم الشركة، وعلى العكس من كبار المساهمين فإن تأثير قرارات مساهمي الأقلية على مجلس الإدارة يكون محدوداً للغاية (الأتروشي والأنصاري، ٢٠١٧).

وقد أشارت دراسة (أحمد، ٢٠٠٩، ص. ٦٣) أن تشتت الملكية قد ينشأ عنه العديد من المزايا منها:

- أ. توسيع قاعدة الملكية عن طريق انتشار وتشتت الملكية بين عدد كبير من المستثمرين، وتشجيع المدخرات الصغيرة على الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، مما يعزز من تحقيق السيولة في أسواق رأس المال.
- ب. تساعد المستثمر على تنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة به بين أسهم عدد أكبر من الشركات، مما يعزز من تحقيق السيولة في أسواق رأس المال.
- ج. في حالة عدم الرضا عن أداء الإدارة يستطيع المساهم بيع أسهمه بسهولة- وهذا غير متاح في حالة تركيز الملكية في يد كبار المساهمين- فالتهديد بالخروج يغرس روح الانضباط والحرص في سلوك الإدارة العليا نظراً لارتفاع تكلفة توفير أموال جديدة واستعادة ثقة المستثمر.

من ناحية أخرى توجد بعض الانتقادات الموجهة لتشتت الملكية منها ضعف رقابة حملة الأسهم والنتائج من التشتت، نظراً لتحملهم تكاليف مثل هذا الإشراف والتي قد تكون مرتفعة بالنسبة لخصصهم، مما يجعل المديرين هم المسيطرون على الشركات ومن ثم يحاولون تحقيق مصالحهم على حساب مصالح الأطراف الأخرى (Capulong et al.; 2000) نقلاً عن (خليل، ٢٠٠٤، ص. ٢٠).

كما أشار (الخيال، ٢٠٠٩، ص. ٢١١) إلى أن تشتت الملكية قد ينتج عنه عدم وجود حافز لدى المساهمين لمراقبة أنشطة الشركة عن قرب، ضعف مشاركة المساهمين في قرارات أو سياسات الإدارة، رغبة المساهمين في تحقيق الأرباح في المدى القصير مما يستلزم اتخاذ قرارات قد لا تؤدي بالضرورة إلى أرباح للشركة على المدى الطويل. ويرى (Rahman, 2002, p.6) أنه في ظل عدم تماثل المعلومات بين الملاك والإدارة، ومخاطر عدم التأكد التي يواجهها المساهمين نتيجة عدم توافر العقود الكاملة بين الإدارة والملاك التي تأخذ في حسابها جميع الأحداث المستقبلية توجد حاجة ملحة لفرص المزيد من الرقابة على تصرفات وسلوك الإدارة.

٧. الملكية الحكومية: تشير الملكية الحكومية إلى امتلاك الحكومة أسهماً في الشركات المساهمة سواء أكان ذلك عن طريق شراء الأسهم أو عن طريق تأسيس شركات مساهمة أو عن طريق طرح أسهم شركات حكومية قائمة إلى الاكتتاب العام (دخان، ٢٠١٨).

**٣/١/٣/٣ آلية لجان المراجعة:**

تعد لجان المراجعة أحد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتتكون من أعضاء لا يقل عددهم من ثلاثة، ويقوم بترأس اللجنة مدير يتمتع بالاستقلالية الكاملة، ويجب أن يتمتع جميع أعضاء اللجنة بالخبرة والمهارة والكفاءة العالية، وتتمثل مهام لجان المراجعة من كونها مسؤولة عن إعداد التقارير المالية وعن عدالة ودقة وصحة البيانات الواردة في التقارير المالية، وكما تعد مسؤولة عن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف على الامتثال القانوني للشركة، والحفاظ على استقلالية المراجع عن الإدارة (Kuye, et al., 2020).

**٤/١/٣/٣ آلية المراجعة الداخلية:**

تكمن أهمية المراجعة الداخلية من كونها مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلية في الشركات، وكما تعد المراجعة الداخلية من أكثر الوظائف الداخلية التي لها ارتباط وفهم عميق بالمخاطر والرقابة؛ وذلك بسبب ارتباطها المباشر بجميع العمليات المالية وغير المالية، حيث تقوم المراجعة الداخلية بالعمل مع مجلس الإدارة ولجان المراجعة من أجل إدارة المخاطر وتحقيق رقابة داخلية فعالة على مستوي الشركة ككل (نجا، ٢٠١٩).

**٢/٣/٣ الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:**

تعتبر آليات حوكمة الشركات الخارجية عن المناخ العام في الأسواق المالية، وتشمل عوامل السوق والوسطاء والسلع والخدمات ومدراء الأسواق المالية، بالإضافة إلى المراجعة الخارجية وملحقات الأسواق المالية كالمنافسة والبنية القانونية (Sharma, 2017) وتكمن أهمية هذه الآليات من خلال دورها في الإشراف والرقابة الخارجية على الشركات، والتأكد من أن الشركات تقوم بتوجيه أنشطتها لخدمة المساهمين وجميع أصحاب المصالح بطريقة عادلة.

**١/٢/٣/٣ المراجعة الخارجية:**

وهي التحقق من عدالة القوائم المالية من قبل طرف محايد ومستقل، ويمكن اعتبار المراجعة الخارجية من أحد آليات حوكمة الشركات الفعالة في حال قامت الإدارة بتعيين مراجع ذو كفاءة عالية وعلى درجة عالية من الموثوقية، حيث تنعكس جودة المراجعة الخارجية على المعلومات الواردة في القوائم المالية، أي كلما زادت جودة المراجعة الخارجية زاد اتسام القوائم المالية بالدقة والعدالة والموثوقية (Thanh and Ngo, 2020).

**٢/٢/٣/٣ القوانين والتشريعات:**

يعد تأثير القوانين والتشريعات على حوكمة الشركات تأثيراً مباشراً، وتتمثل القوانين والتشريعات من خلال ما تفرضه المنظمات الدولية والجمعيات المهنية من متطلبات جديدة على الشركات مثل: عدد أعضاء مجلس الإدارة، زيادة فعالية اللجان، وغيرها من المتطلبات التي تساهم في منع التلاعب والفساد، بالإضافة إلى القوانين والتعليمات الخاصة بكل دولة كتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية.

**٣/٢/٣ الاندماج والاستحواذ:**

يعد كل من الاندماج والاستحواذ من الآليات المهمة في حوكمة الشركات، وعادة ما يتم اللجوء إليها في حال فشل الآليات الداخلية، حيث تساهم في السيطرة والتحكم على سلوك الإدارة بشكل محكم وأكثر فعالية (طلب، ٢٠١٥).

**٤/٣ مفهوم التحريفات الجوهرية:**

نورد فيما يلي بعض التعريفات الخاصة بمفهوم التحريفات الجوهرية كما هو وارد في بعض معايير وأدبيات المحاسبة والمراجعة:

يعرف المعيار/٢٠٠/ الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ضمن إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة بعنوان "الأهداف العامة للمراجع المستقل وإجراء عملية مراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية"، التحريف (misstatement) على أنه "فرق بين مبلغ أو تصنيف أو عرض أو إفصاح عند بند معين في بيان مالي مبلغ عنه، وقد تنشأ التحريفات من خطأ أو احتيال".

بينما عرف (Scott, 2006: p 343) التحريفات (النتيجة عن إدارة الأرباح) على أنها "اختيار المدراء للسياسات المحاسبية المتاحة بالمعايير المحاسبية والتي تساهم في تحقيق أهدافهم المتمثلة في زيادة القيمة السوقية للشركة".

أما (Belkaoui, 2009: p 75) فقد عرف التحريفات الجوهرية على أنها "التحريفات الناتجة عن تدخلات مدروسة من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير الخارجية بقصد تحقيق مصالح شخصية".

وجاء كل من (Healy and Wahlen, 1999: p 386) بالتعريف التالي للتحريفات والذي يركز الضوء على التلاعب المتعمد من قبل الإدارة فاعتبرا التحريفات على أنها "استخدام المدراء لأحكام شخصية في عمليات إعداد التقارير المالية وتسجيل العمليات الأصلية بهدف تضليل بعض مستخدمي التقارير المالية عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، أي تحقيق أهداف شخصية من خلال الأرقام المحاسبية".

أما معيار المحاسبة الدولي رقم ١/ فقد حدد التحريفات بأنها أي تضليل أو حذف للبيانات وهذا التحريف لا يعتبر هاماً إلا إذا أثر بشكل منفصل أو مجمع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي يتخذها هؤلاء بناء على القوائم المالية.

ومما سبق يتضح للباحثين ان التحريفات الجوهرية هي أي فرق في مبلغ أو تصنيف لبند أو حذف لعمليات هامة بالشكل الذي يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية سواء نشأ عن خطأ أو احتيال أو استخدام أحكام شخصية بعيدة عن الواقع.

## ٥/٣ أسباب نشوء التحريفات الجوهرية في القوائم المالية:

## ١- التحريفات الجوهرية الناتجة عن الأخطاء غير المقصودة:

إن الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في القوائم المالية، وبالتالي هذه الأخطاء لا ترتكب عمداً أو بناءً على تصميم مسبق، وإنما تقع نتيجة تقصير أو إهمال المحاسبين في أداء واجبهم أو عدم درايتهم بمعايير المحاسبة الدولية (القاضي وآخرون، ٢٠١١، ص ٢٠٧ - ٢٠٨).

إن عدم الوقوع بالأخطاء أساساً أو اكتشافها قبل إعداد القوائم المالية هما من المهمات الأساسية لإدارة المشروع، وفيما يلي بعض الطرق التي تساعد في اكتشاف أو الحد من الأخطاء بطريقة تلقائية (القاضي وآخرون، ٢٠١١، ص ٢٠٩).

أ. استخدام القيد المزدوج، فتسجيل عملية في دفتر اليومية وترحيل جانب منها إلى دفتر الأستاذ العام سوف يكشفه ميزان المراجعة.

ب. استخدام دفاتر الأستاذ المساعدة، فتسجيل المبيعات في يومية خاصة وترحيلها بالإجمالي إلى حساب المدينين في دفتر الأستاذ العام وبالتفصيل إلى حسابات المدينين في دفتر الأستاذ المساعد يبين صحة ترحيل المبيعات من خلال المطابقة بين الدفترين.

ج. إرسال الكشوف الشهرية إلى العملاء، تبين هذه الطريقة المبالغ المسجلة على حساب زبون بدل الزبون الصحيح.

## ٢- التحريفات الجوهرية الناتجة عن الممارسات الاحتياطية لإدارة المشروع:

يعنى الاحتيايل (العش) فعلاً مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفين بالرقابة والموظفين، أو أطراف خارجية ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية (القاضي وآخرون، ٢٠١١، ص ٢١٧).

وقد أشار معيار المراجعة الدولي رقم /٢٤٠/ الصادر بعنوان "مسئوليات المراجع المتعلقة بالاحتيايل في عملية مراجعة القوائم المالية" في الفقرة /٧/ منه أن خطر عدم اكتشاف المراجع لتحريف جوهرى ناتج عن احتيايل الإدارة أكبر من مخاطرة عدم كشف المراجع تحريف جوهرى ناتج عن احتيايل الموظف، لأن الإدارة عادةً ما تكون في موضع يمكنها من التلاعب المباشر أو غير المباشر في السجلات المحاسبية أو عرض معلومات احتياطية أو تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع عمليات احتيايل مشابهة من قبل موظفين آخرين.

ويمكن تحديد الخصائص التالية لاحتيايل الإدارة (حمادة، ٢٠١٠):

أ. يمكن أن تجري الإدارة التحريفات في القوائم المالية لتحقيق مكاسب شخصية تؤدي إلى إلحاق الضرر المباشر بالشركة مثل اختلاس الموارد والأصول، وهذا يندرج تحت هدف تخفيض الأرباح.



ب. يمكن أن تجري الإدارة التحريفات في القوائم المالية لإظهار الأرباح بصورة أقل وذلك سعياً لسداد ضرائب أقل، وهذا يندرج تحت هدف تخفيض الأرباح.

ج. قد تتطوي التحريفات على سعي الإدارة لإجراء التلاعب في العرض والإفصاح مما يظهر وضع الشركة بشكل أفضل عما هو عليه فعلاً، وهذا يندرج تحت هدف زيادة الأرباح.

### ٣- التحريفات الجوهرية الناتجة عن الممارسات الاحتياطية للموظفين:

عادةً ما يتم احتيال الموظفين من خلال الثغرات الموجودة في نظام الرقابة أو التواطؤ بين موظفين أو أكثر أو بسبب تعارض المسؤوليات الموكلة إلى نفس الشخص في بيئة نظام الرقابة، إذ يجب أن تتحقق الإدارة من تطبيق قاعدة الرقابة القائمة على فصل المسؤوليات في جميع أنشطة المشروع (Hock, 2013)، حيث يتم الفصل بين المسؤوليات التالية:

- الإجازة: إجازة العملية.
  - الحيافة: الحيافة المادية للأصول.
  - التسجيل: تسجيل العملية في الدفاتر المحاسبية.
  - المراجعة: مراجعة العملية بالتحقق من شرعيتها والاعتراف بها وتسجيلها بشكل ملائم.
- ولا تعتبر مهمة إعداد البيانات عملية متعارضة مع أي من العمليات السابقة، ومهما يكن نظام الرقابة قوي فإنه من المستحيل منع حدوث الأخطاء أو الاختلاسات وخصوصاً في حال كانت تطبيق رقابة على نشاط معين أعلى من المنفعة المتحققة من هذه الرقابة.
- إن خصائص احتيال الموظفين تختلف عن تلك التي تتعلق باحتيال الإدارة، فإن ممارسة الموظفين لعمليات احتيالية يكون غالباً بهدف تحقيق مصالح شخصية تنتج في غالبها اختلاس موارد وأصول الشركة، وفيما يلي الحالات التي تشير إلى وجود احتيال مرتكب من قبل الموظفين (معيان ٢٤٠، ملحق ١):

- الدوافع (الضغوط):** قد تخلق الالتزامات المالية الشخصية ضغوطاً على الموظفين الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى والتي تعتبر عرضة للسرقة أو إساءة الاستخدام.
- الفرص:** من الممكن أن تزيد خصائص أو ظروف معينة من تعرض الأصول لسوء الاستخدام، مثل: وجود مبالغ نقدية كبيرة أو وجود عناصر مخزون صغيرة ذات قيمة عالية.
- المواقف (التبريرات):** إهمال الحاجة إلى متابعة المخاطر المتعلقة بسوء استخدام الأصول.

### ٦/٣ أثر آلية مجلس الإدارة على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية:

يعتبر مجلس الإدارة أحد الآليات الحاكمة لأداء المديرين في الشركات المساهمة من وجهة نظر حملة الأسهم وذلك لانتخابه من قبلهم بشكل مباشر وقد حددت لجنة (Blue Ribbon)

Commission on Directors Professionalism, 2005) خمسة عناصر أساسية حول الخصائص التي يجب ان تكون متوفرة في عضو مجلس الإدارة وهي كالتالي:

١. القدرة على التقدير وتشمل القدرة على تقديم الرأي السليم والمدرّوس حول مجموعة واسعة من القضايا المختلفة.
٢. الثقافة المالية وتشمل تحمل عضو مجلس الإدارة مسؤولية إعداد التقارير المالية.
٣. الكفاءة والثقة الشخصية وتشمل تقييم أداء المجلس والأداء الفردي للأعضاء وإظهار احترام الآخرين.
٤. معايير الأداء المرتفعة وتشمل أن يكون لدى المدير تاريخ من الإنجازات يعكس هذه المعايير المرتفعة.

ويتولى مجلس الإدارة مهمة الرقابة على أداء المديرين للحد من سلوكهم غير المرغوب. ولكي يستطيع مجلس الإدارة أن يؤدي مهامه على الوجه الأكمل فإنه يلزم توافر بعض الخصائص الأساسية ذات العلاقة بمجلس الإدارة (صالح، ٢٠١٠، ص ٤٠٨). ويتم تناول الخصائص التي قد تكون أكثر فعالية في كشف التحريفات الجوهرية كما يلي:

### ١/٦/٣ أثر فعالية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية:

يتكون مجلس الإدارة بشكل عام من نوعين من الأعضاء، أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والذين يعرفون بالأعضاء المستقلين أو الخارجيين وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية والذين هم أعضاء ومدراء في نفس الوقت. وقد صنف (Beasley, 1996, P. 448) المديرين إلي مديرين تنفيذيين وهم المدراء الذين يعملون بدوام كامل داخل الشركة، في حين أن المديرين المستقلين من خارج الإدارة التنفيذية يمكن تقسيمهم إلي مديرين مستقلين غير تنفيذيين لا يعملون بالشركة ولا تربطهم أي علاقة بها سواء مالية أو غير مالية، ومديرين غير مستقلين تمامًا Gray directors لديهم علاقات مع الشركة بالإضافة إلي وظيفتهم في مجلس الإدارة، ويندرج في هذا التصنيف كل المديرين في الشركات الأخرى ذات العلاقة مع الشركة مثل الموردين والمعلماء والذين يقدمون الخدمات المهنية للشركة مثل موظفي البنوك والمحامين (أبو هارجة، ٢٠١٣، ص ٧٢).

و عضو مجلس الإدارة المستقل هو عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة وغير مساهم بالشركة ويتم تعيينه كعضو من ذوي الخبرة وتتنحصر علاقته بالشركة في عضويته بمجلس إدارتها. وهذا العضو لا يمثل الملاك وليس له تعاملات جوهرية مع الشركة ولا يتقاضى منها أجرًا وعمولات أو أتعاب باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته بمجلس الإدارة وليس له مصلحة خاصة بالشركة، كما لا تربطه صلة نسب أو قرابة بأي من مساهميها أو أعضاء مجلس إدارتها وقياداتها التنفيذية حتى الدرجة الثانية. وهو أيضًا ليس من كبار العاملين بالشركة أو مستشاريها أو مراقبي حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه في المجلس. كما يجب ألا تتجاوز مدة عضويته كمستقل بالمجلس ست سنوات متتالية كحد أقصى وإلا أصبح عضوًا غير مستقل.

يعتبر مجلس الإدارة صانع القرار الرئيسي في الشركة، فهو يملك السلطة والنفوذ علي جميع القرارات التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة العليا. لذلك فإن المسؤولية النهائية عن الشركة تظل لدي المجلس، ولو قام بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض مهامه، ويتم مساءلة المجلس ومحاسبته عن إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للمساهمين. وفي ضوء نظرية الوكالة فإنه من أجل فعالية الرقابة فإن مجلس الإدارة يجب أن يشمل أعضاء من الخارج. فالأعضاء من الخارج لديهم دوافع لتنفيذ مهام الرقابة لأن الحفاظ على سمعتهم يمثل أولوية لديهم بحكم مسؤوليتهم في السوق الخارجية والتي تعتمد على دورهم الرقابي على القرارات الإدارية، هذه المسؤولية تعتمد علي أدائهم واستقلالهم كأعضاء من خارج المجلس (معروف، ٢٠١١).

ولذلك فإن تكوين مجلس الإدارة يؤثر على كشف التحريفات الجوهرية داخل الشركة فوجود أعضاء مستقلين من الخارج يعتبر أكثر فعالية من وجود أعضاء من الداخل، فمن المتوقع ان تكون الشركة التي لديها نسبة أكبر من الأعضاء المستقلين داخل المجلس أقل عرضه للتحريفات الجوهرية من تلك التي تشكل نسبة الأعضاء في مجلس إدارتها من داخل الشركة النسبة الأكبر فيه، فوجود أعضاء من الخارج يعتبر أحد العوامل الهامة في تفعيل عملية الرقابة، كما انهم أكثر دراية بالطرق التي يتم من خلالها ارتكاب الأخطاء (Xie et al., 2003, p. 298).

و علي الرغم من ذلك تري دراسة (Hooghiemstra and Manen, 2004, pp. 317-320) وجود مشكلة عدم التماثل في المعلومات بين المديرين التنفيذيين والمديرين غير التنفيذيين وتتسأ هذه المشكلة لأن من المتوقع ان يؤدي أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين مهامهم بشكل مستقل عن الإدارة ولتنفيذ ذلك يعتمدون علي المعلومات المقدمة من نفس الإدارة فقد يتم ابلاغهم بالمعلومات الصحيحة أو عدم ابلاغهم أو ابلاغهم في توقيت غير مناسب ووفقاً لهذه الدراسة فإن المديرين غير التنفيذيين الذين تم إجراء مقابلة معهم لديهم شكوك قوية فيما إذا كانوا حقاً قادرين علي تنفيذ مهامهم بفاعلية فعلي سبيل المثال إخفاء قرارات هامة قد تؤدي في وقت لاحق إلي دخول الشركة إلي التزامات غير قادرين علي تلبيةها.

وبما أن التحريفات الجوهرية تتم في قدر كبير من التعقيم، ومن ثم توجد هناك صعوبة في التمييز بين القرارات الانتهازية والأخرى الناتجة عن كفاءة الإدارة. فمثلاً عدم التماثل في المعلومات بين ما تعرفه الإدارة عن الاستثمارات وبين ما يتم الإفصاح عنه حول هذه الاستثمارات يجعل من الصعب وصفها بأنها انتهازية أو غير ذلك. ولذلك فإن وجود أعضاء مستقلين يمتلكون خبرة كافية داخل مجلس الإدارة يمثل أداة فعالة للحد من القرارات الإدارية الانتهازية (Garcia Osma, 2008, p. 116)، ومن ثم يتوقع الباحث وجود علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وكشف التحريفات الجوهرية.

### ٢/٦/٣ أثر فعالية عدد اعضاء مجلس الإدارة في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية:

يعتبر حجم مجلس الإدارة من العوامل الهامة في قيامه بالدور الرقابي المنوط به. وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة حول فعالية حجم مجلس الإدارة للقيام بهذا الدور. فالمجالس صغيرة الحجم يمكن أن تكون أكثر مرونة وكفاءة من المجالس كبيرة الحجم، ويرجع ذلك لانخفاض المشاكل التنظيمية داخلها. فأشارت دراسة (Alves, 2011, p. 146) ان صغر حجم مجلس الإدارة يجعل المجلس أكثر قدرة على تحمل المسؤولية الرقابية على التقارير المالية وبالتالي كشف التحريفات

الجوهرية. وفي المقابل فإن المجالس كبيرة الحجم تجعل من الصعب رقابة السلوك الإداري وبالتالي صعوبة كشف التحريفات الجوهرية نتيجة توزيع المسؤولية على أعضاء كثر وبالتالي التخفيف من المسؤولية الفردية لكل عضو علي حده.

وعلي الجانب الآخر هناك وجهة نظر أخرى ترى أن حجم مجلس الإدارة الكبير يشمل مديرين مستقلين أكثر من خبرات متنوعة أكثر، لذلك فمن المتوقع أن يكونوا أكثر قدرة على كشف التحريفات الجوهرية (أبو هارجة، ٢٠١٣، ص ٧٦). ويرى مؤيدو هذا الرأي أن المجالس الكبيرة تزيد من الآراء والمهارات المتاحة، وتعزز من المساهمات المتشاركة وتسهل الروابط وتويعها وبالتالي يمكن أن تحسن أداء الإدارة (Ferreira, 2009, p. 296). وهناك دراسات تجريبية أيدت ذلك حيث ترى أن الحجم الكبير للمجلس يساعد في كشف التحريفات الجوهرية، فتوصلت دراسة (Xie et al., 2003) أن كبر حجم المجلس هو إشارة لفعالية المجلس، وبالتالي فعالية المجلس في مواجهة ممارسات إدارة الأرباح. وعلى نحو مشابه ترى دراسة (Matolcsy et al., 2004) أن المجلس الأكبر حجمًا لديه المزيد من المديرين المستقلين والمديرين الأكثر استقلالية يوفر رقابة فعالة لكشف التحريفات الجوهرية.

ويقترح الباحثون مما سبق أن حجم المجلس الصغير قد يكون أكثر فعالية في كشف التحريفات الجوهرية فالمسؤوليات الفردية للأعضاء داخل المجلس تكون أكثر تحديدًا ووضوحًا. كذلك أيضًا المساهمة في عملية التحضير الفعال للاجتماعات، مما يدعم فعالية عملية الرقابة على التقارير المالية.

### ٣/٦/٣ دور فعالية الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية:

تعد ازدواجية دور الرئيس التنفيذي إشارة إلي غياب الفصل بين رقابة وإدارة القرار مما يجعل المدير التنفيذي غير قادر علي التأثير في شتي قرارات المجلس بالشكل الذي يتوافق مع مصالح الإدارة. وفي ضوء نظرية الوكالة فإن الفصل بين الدورين يعد أمرًا ضروريًا لفعالية عملية الرقابة على الإدارة، لأنه عندما يكون الشخص نفسه يشغل منصبين مهمين، فمن المرجح أن يتبع استراتيجيات تعزز مصالحه الشخصية على حساب مصالح الشركة.

وبصفه عامه في حالة الفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يكون الرئيس التنفيذي مسئولًا عن القرارات والسياسات الاستراتيجية، في حين أن رئيس مجلس الإدارة هو المسئول عن مراقبة وتقييم المديرين التنفيذيين بما في ذلك الرئيس التنفيذي (الخيال، ٢٠٠٩، ص ٢٠٠). وترى بعض الدراسات المحاسبية أن جودة الرقابة التي يقدمها المجلس تتأثر سلبيًا إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير التنفيذي؛ حيث تتركز السلطة في شخص واحد (مركزية السلطة). وهذا التمكين المفرط لرئيس مجلس الإدارة يؤدي إلى خلل في وضع جداول أعمال الإدارة وكذلك الاجتماعات ومراقبة تدفق المعلومات لأعضاء المجلس (Habbash, 2010, p. 55).

وفي الشركات التي يكون المدير التنفيذي لها هو أيضًا رئيس مجلس الإدارة تتركز القوة في المدير التنفيذي مع حرية تصرف أكبر للإدارة، وقيام المدير التنفيذي بالرقابة الفعالة على المعلومات المقدمة للأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة وتقديمها بالشكل الذي يحقق أهدافه الشخصية، وبالتالي

إعاقة عملية الرقابة الفعالة للمجلس على كشف التحريفات الجوهرية (أبو هاروجة، ٢٠١٣، ص ص ٧٧-٧٨).

وتري الدراسات التجريبية ان الفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة تحسن من فعالية الدور الرقابي للمجلس، وتري دراسة (Chau and Gray, 2010) أن استقلال رئيس المجلس يتيح له حرية أكبر في إدارة الشركة بدون قيود، إلى جانب امتلاكه قدر أكبر من السلطة والقوة، كما تري دراسة (Klein, 2002) ان ازدواجية دور المدير التنفيذي ترتبط بعلاقة إيجابية مع كشف التحريفات الجوهرية. ولذلك فإن عدم وجود ازدواجية لدور المدير التنفيذي يدعم استقلالية مجلس الإدارة ويزيد من فعاليته في كشف التحريفات الجوهرية.

### ٧/٣ أثر هيكل الملكية على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية:

تتكون الجمعية العامة للمساهمين من كل مساهمي الشركة، كل حسب نسبة ما يمتلكه من أسهمها. ويشمل هيكل الملكية كلا من نوع الملكية، وحجم الأسهم المملوكة حيث يعتبر عنصرًا هامًا في التأثير على إدارة الشركات، فالمساهمون بشكل عام لديهم الحق في التدخل في القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة وكذلك المعاملات غير العادية (The World Bank).

ويعطي نظام حوكمة الشركات هيكل الملكية دورًا هامًا في حل نزاعات الوكالة، وكثيرًا ما يكون لمن يقوم بوظيفه الرقابة من المساهمين درجة معينة من ملكية أسهم الشركة التي يقومون بالرقابة عليها، حيث من المفترض أن تؤدي زيادة التداخل بين هيكل الملكية وعنصر الرقابة إلى التقليل من تضارب المصالح ومن ثم زيادة قيمة الشركة (Denis et al., 2003, p. 3).

ويمكن تقسيم المساهمين من حيث القيام بالإجراءات الرقابية إلى مساهم نشط وهو الذي يكون له دور مؤثر في مجلس الإدارة ومساهم خامل ودوره غير مؤثر في مجلس الإدارة. ويسعى المستثمر النشط إلى تقليل عدد المستثمرين النشط إلى تقليل عدد المستثمرين النشطين في مجلس الإدارة وذلك لعدة أسباب منها (Barroso et al., 2016, p. 4):

١. زيادة المنافع الخاصة بهم لقدرتهم الرقابية الكبيرة.

٢. تقاسم التكاليف الرقابية مع المديرين المستقلين.

ونظرًا لاهتمام نظرية الوكالة بالنزاعات وغيرها من الآثار المترتبة على علاقة الوكالة بين المساهمين والإدارة والتي تظهر جليًا في الشركات كبيرة الحجم حيث الفصل بين الملكية والإدارة فلا يشارك المساهم (الأصيل) في الأنشطة اليومية للشركات، وبدلاً من ذلك يعطي السلطة للإدارة (الوكيل) لاتخاذ القرارات والتصرف نيابة عنه. وتعترف نظرية الوكالة بوجود فجوة كبيرة بين مصالح المديرين ومصالح المساهمين. فمن ناحية يسعى المديرين للحصول على السلطة والمكانة والمال لأنفسهم، بينما على الجانب الآخر يسعى المساهمون لتحقيق أرباح عالية. وبشكل عام للمساهمين الحق في التدخل في القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة وكذلك المعاملات غير العادية (The World Bank, 2009, p. 18). وبالتالي فمن المتوقع ان يؤثر هيكل الملكية على كشف التحريفات الجوهرية.

## ١/٧/٣ أثر فعالية الملكية المؤسسية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية:

شرح (Song, 2010, p. 92) العلاقة بين الملكية المؤسسية وكشف التحريفات الجوهرية بناء على ثلاث فروض كالتالي:

١. فرض فعالية الرقابة: يكشف المستثمرون المؤسسون التحريفات الجوهرية لأن لديهم خبرة أكبر تمكنهم من رقابة الإدارة بتكلفة أقل من المستثمرون الأفراد وذلك لأنهم أكثر كفاءة ومعرفة بموارد الشركة مقارنة بغيرهم من المستثمرين، حيث أن الدافع لديهم لمراقبة الإدارة أكثر من غيرهم. كما أنهم أكثر طلبًا للإفصاحات عن الاستثمارات والأداء التشغيلي وقيمة الشركة.

٢. فرض تضارب المصالح: يضطر المستثمرون المؤسسون إلى الموافقة على قرارات الإدارة بسبب علاقاتهم التجارية مع الشركة. وبموجب ذلك تنشأ خلافات بين مجموعات المستثمرين الأخرى والمستثمرون المؤسسين.

٣. فرض المواءمة الاستراتيجية: والتي تفترض ان المستثمرين المؤسسين يوافقون على إجراء التلاعب وبالتالي هناك خطر يتمثل في تواطؤ المستثمرين المؤسسين مع الإدارة العليا لمصلحتهم الخاصة على حساب أصحاب الأسهم الأقلية.

وقد ركزت الدراسات التي تناولت دور ملكية المؤسسات في ضوء حوكمة الشركات على الدور الرقابي للمستثمرين المؤسسين على مديري الشركة والضغط عليهم لاتخاذ قرارات تعزز ثروة المساهمين وذلك لوجود حافز أكبر للرقابة مقارنة بالمستثمرين الافراد.

ويقترح الباحثون مما سبق ان ارتفاع نسبة ملكية المؤسسات في السوق الكويتي وكونها أكثر نشاطاً وقدرة على ممارسة دورها الرقابي بفعالية لما تمتلكه من دوافع وموارد للقيام بدورها يزيد من فعاليتها في كشف التحريفات الجوهرية.

## ٢/٧/٣ أثر فعالية الملكية العائلية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية:

في الشركات العائلية ترتبط مكافآت الإدارة بالمخاطر التي يمكن تجنبها (Cruz et al., 2015). ومن خصائص الملكية العائلية السعي للحفاظ على استمرارية الشركة أكثر من باقي المساهمين وبالتالي يكون التركيز على أداء الشركة في الأجل الطويل. لذلك يمكن أن يكون للملكية العائلية دور في مواجهة قرارات الإدارة ذات النظرة قصيرة الأجل التي تضر بقيمة الشركة من الأجل الطويل فالاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل يقلل من الضغوط على الإدارة لتلبية أهداف الأرباح قصيرة الأجل (Graham et al., 2005). هذه النظرة تجعل الملاك من العائلة يسعون لجمع المعلومات التي تؤثر على قيمة الشركة في الأجل الطويل حتى وإن ارتفعت تكاليف هذه المعلومات. ووفقاً لهذه النظرة فمن غير المنطقي للتلاعب لرفع دخل الفترة الحالية، والإضرار بالقيمة في الأجل الطويل. وفي هذا السياق ترى دراسة (Achleitner et al., 2014) انخفاض التحريفات الجوهرية في الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية نظراً لتجنبها للممارسات التي تخفض من قيمة الشركة في الأجل الطويل والتي تحد من سيطرة العائلة جيلاً بعد جيل.

إضافة إلى ذلك فإن وظيفة الإشراف على الأنشطة الاقتصادية في الشركات العائلية تحدث بصورة مباشرة. وفي هذا الصدد ترى دراسة (Healy and Palepu, 2001) ان ذلك يحدث في الشركات العائلية بسبب عدم وجود مشكلة في فصل حقوق الإدارة عن الملكية، فارتفاع الملكية

العائلية في هذه الشركات يدعم وجود روابط أسرية قوية والتي تؤثر عكسيًا على كشف التحريفات الجوهرية.

ولذلك فإنه نظرًا لسعي العائلة للحفاظ على الثروة ونقل الملكية من جيل إلى جيل، فإنها تعطي مزيدًا من الاهتمام بوظيفة الرقابة على الإدارة منعًا للتصرفات الانتهازية ومحاولة الحفاظ على استمراريتها في الأجل الطويل. ولكن فيما يتعلق بكشف التحريفات الجوهرية فالأمر يحتاج مزيدًا من الكفاءة والقدرة علي فهم طبيعة أنشطة الشركة نظرًا لارتباط هذه الممارسات بالأنشطة العادية بالشركة. ولذلك ينبغي الحصول على القدر الكافي من المعلومات والفهم الجيد للعمليات العادية التي من المفترض القيام بها حتي يتمكنوا من توجيه الإدارة في الاتجاه الذي يحقق أهدافها في الأجل الطويل وهو ما قد يميز الشركات العائلية عن غيرها.

### ٣/٧/٣ أثر فعالية الملكية الإدارية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية:

يمكن تصور العلاقة بين الإدارة والملكية الإدارية في ضوء فرضيتين: فرض تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، وفرض التحصن.

في ضوء الفرض الأول فقد توصلت بعض الدراسات في اختبارها للعلاقة بين الملكية الإدارية وكشف التحريفات الجوهرية إلى انخفاض التحريفات الجوهرية مع وجود الملكية الإدارية. ومن هذه الدراسات دراسة (Ali et al., 2007) التي أثبتت أن الملكية الإدارية أداة فعالة في كشف التحريفات الجوهرية وآلية رقابية خاصة في الشركات صغيرة الحجم. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Warfield et al., 1995) إلى أن وجود ملكية إدارية تجعل المديرين يعملون لصالح تحقيق أهداف المساهمين حيث توجد علاقة ارتباط عكسية بين ملكية الإدارة وكشف التحريفات الجوهرية. كما خلص (Klein, 2002a) إلى أن أعضاء مجلس الإدارة من الخارج الذين يمتلكون حصص ملكية في الشركة أكثر فعالية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

وفي ضوء الفرض الثاني فقد توصلت دراسة (Chen et al., 2005) إلى أن وجود زيادة في الملكية الإدارية تدفع المديرين إلى التلاعب والاحتيال لتتنوع المخاطر المرتبطة بالملكية، حيث يكون الدافع لديهم زيادة أسعار الأسهم للتمكن من بيعها مستقبلاً. وعندما ترتفع أسعار الأسهم تصبح ثروة المديرين أكثر تركيزًا في الأسهم وبالتالي فإن خيارات المديرين المرتبطة بحيازة الأسهم تصبح أكثر حساسية لأسعار الأسهم. وفي نفس السياق تري دراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية والتحريفات الجوهرية بحيث تدعم فرض التحصن والتي تخلق الدافع لارتكاب الاحتيال وما ينتج عن ذلك من انخفاض فعالية معلومات الأرباح في السوق. ويقترح الباحث وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وكشف التحريفات الجوهرية، حيث أن الملكية الإدارية تجعل المديرين يعملون لصالح تحقيق أهداف المساهمين.

### ٤/٧/٣ أثر فعالية الملكية الأجنبية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية:

هناك وجهتا نظر حول الملكية الأجنبية في كشف التحريفات الجوهرية فبينما تشير بعض الدراسات إلى عدم وجود فعالية للملكية الأجنبية في التأثير على هذه التحريفات الجوهرية تري وجهة النظر الثانية أن للملكية الأجنبية دور فعال في مواجهة تصرفات الإدارة الانتهازية وكشف التحريفات الجوهرية. وعلي سبيل المثال توصلت دراسة (Guo et al., 2014) إلى أن ارتفاع نسبة الملكية الأجنبية في الشركات تؤدي إلى انخفاض التحريفات الجوهرية. وتأكيدًا لذلك تري

دراسة (Chen et al., 2014) أن الملكية الأجنبية تعزز كفاءة الاستثمار، في مقابل ملكية الدولية، وعلاوة على ذلك وجدت أن هذه العلاقة تكون أقوى عندما تتخلى الحكومات عن سيطرة الأغلبية وفي الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات. ويقترح الباحث أنه قد يكون للملكية الأجنبية دور محوري في التأثير على قرارات الإدارة خاصة في الاقتصاديات النامية ولما تمتلكه من كفاءة وخبرة مهنية تمكنها من القيام بدورها الرقابي بشكل أفضل، وبالتالي وجود علاقة إيجابية بين الملكية الأجنبية وكشف التحريفات الجوهرية.

## ١. الدراسة الميدانية:

### ١/٤ الهدف من الدراسة الميدانية.

هدفت الدراسة الميدانية بشكل رئيسي إلى التعرف أثر فعالية آلية مجلس الإدارة على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وكذلك التعرف على أثر فعالية آلية هيكل الملكية على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

### ٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة الميدانية الحالية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية الكويتية، ومجتمع الدراسة هذا من المجتمعات التي تهتم بتوفير تقارير مالية ذات جودة مرتفعة، وبالتالي فإن الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الكويتية تمثل المجتمع المناسب لهذه الدراسة.

وتشتمل عينة الدراسة على مجموعة من مراقبي الحسابات والمراجعين الداخليين والمحليين الماليين والمديرين الماليين بالشركات المساهمة الكويتية.

تمت هذه الدراسة خلال العام الميلادي ٢٠٢٢ وتم توزيع قوائم الاستقصاء والتي بلغ عددها ٢٥٠ استمارة على عينة من الفئات السابق ذكرها واستلم الباحث منها ٢٣٦ استمارة، تم استبعاد منها (٨) استمارة حيث خضعت (٢٢٨) استمارة استقصاء للتحليل الإحصائي، ويمكن توضيح ذلك كما بالجدول رقم (٢).

### الجدول رقم (٢)

#### توزيع الاستمارات على عينة الدراسة

م	فئة المستقصين	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستلمة	الاستمارات المستبعدة	الاستمارات السليمة	معدل السلامة
١	مراقبي الحسابات	٧٥	٧٠	٣	٦٧	٩٥,٧%
٢	المراجعين الداخليين	٦٣	٦٠	٢	٥٨	٩٦,٧%
٣	المحليين الماليين	٦٠	٥٦	٢	٥٤	٩٦,٤%
٤	المديرين الماليين	٥٢	٥٠	١	٤٩	٩٨%
	الإجمالي	٢٥٠	٢٣٦	٨	٢٢٨	٩٦,٦%



**٣/٤ اختبارات صلاحية البيانات واختبار الفروض:**

يشتمل هذا القسم على اختبارات صلاحية البيانات والتي تشتمل على اختبارات لتحديد هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

**١/٣/٤ اختبار توزيع البيانات**

ويوضح هذا الاختبار هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويكون الفرض العدم لهذا الاختبار، لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، ويتم قبول هذا الفرض إذا كان مستوي الدلالة أقل من ٥%، ولقد تم إجراء هذا الاختبار وكانت النتائج كما بالجدول (٣).

**جدول (٣)****نتائج اختبار التوزيع الطبيعي**

<b>Tests of Normality</b>						
	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
X1.1	.203	24	.000	.793	24	.000
X1.2	.196	24	.000	.827	24	.000
X2	.196	24	.000	.827	24	.000

a. Lilliefors Significance Correction

يتبين من الجدول السابق أن مستوي الدلالة لمتغيرات الدراسة أقل من ٥%، الأمر الذي يعني قبول الفرض البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي ما يناسب هذه البيانات الإختبارات اللامعلمية.

**٢/٣/٤ اختبارات تحليل الانحدار المركب:**

يتم إجراء اختبار الانحدار التدريجي بغرض تحديد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع، لتحديد إلي أي مدى يؤثر التغير في المتغير المستقل علي التغير في المتغير التابع، ويتم ذلك عن طريق الدخول التدريجي للمتغيرات المستقلة إلي نموذج الانحدار التدريجي كما يلي:

**أ. اختبار الانحدار للفرض الأول:**

ويتم إدخال المتغير المستقل الأول بغرض اختبار أثره على المتغير التابع، ولقد تم هذا الاختبار وبين الجدول (٤) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٤)  
نتائج الانحدار للفرض الأول

	Model
	1
R	.898
R Square	.806
Adjusted R Square	.805
Std. Error of the Estimate	0.16305
R Square Change	0.898
F Change	531.892
Change Statistics	
df1	1
df2	6
Sig. F Change	.000

يتبين من الجدول السابق أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آلية مجلس الإدارة على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية بمقياس R Square بمقدار ٨٩%، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من 5%، أي أن هذا الأثر دال إحصائياً.

#### ب. اختبار الانحدار للفرض الثاني:

ويتم إدخال المتغير المستقل الثاني بغرض اختبار أثره على المتغير التابع، ولقد تم هذا الاختبار وبيين الجدول (٥) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٥)  
نتائج الانحدار للفرض الثاني

	Model
	1
R	.884
R Square	.806
Adjusted R Square	.855
Std. Error of the Estimate	0.16305
R Square Change	0.898
F Change	531.892
Change Statistics	
df1	1
df2	6
Sig. F Change	.000

يتبين من الجدول السابق أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آلية هيكل الملكية على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية بمقياس R Square بمقدار ٨٩%، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من 5%، أي أن هذا الأثر دال إحصائياً.

## ٢. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث. أولاً: خلاصة البحث

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آلية مجلس الإدارة على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية بمقياس R Square بمقدار ٨٩%، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، مما يعني قبول الفرض الفرعي الأول الذي يقتضي ب "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آلية مجلس الإدارة على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية".
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آلية هيكل الملكية على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية بمقياس R Square بمقدار ٨٩%، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، مما يعني قبول الفرض الفرعي الثاني الذي يقتضي ب "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آلية هيكل الملكية على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية".

### ثانياً: توصيات البحث:

يوصي الباحثون بما يلي:

- أ. التشجيع على الدور الرقابي للملكية المؤسسية وخاصة أن لها دور فعال في كشف التحريفات الجوهرية.
- ب. ضرورة الإفصاح عن نسبة الملكية العائلية في هيكل ملكية الشركات في القوائم والتقارير المنشورة.
- ج. تشجيع امتلاك المديرين لأسهم في المنشأة بما يؤدي إلى تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، وهو ما يفيد في كشف التحريفات الجوهرية.
- د. ضرورة الإفصاح عن الملكية الأجنبية في هيكل ملكية الشركات في القوائم والتقارير المنشورة.
- هـ. ضرورة تمييز مفهوم المدير المستقل عن المدير غير التنفيذي حيث لا يوجد تمييز واضح بينهما.

**قائمة المراجع:****أولاً: المراجع باللغة العربية:****أ- الكتب العلمية:**

١. القاضي، حسين يوسف، دحدوح، حسين أحمد وقريط، عصام نعمة، (٢٠١١)، تدقيق الحسابات، منشورات جامعة دمشق - نظام التعليم المفتوح.
٢. كافي، مصطفى يوسف، (٢٠١٨)، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، (ط١)، سوريا: دار أرسلان للطباعة والنشر.

**ب- الدوريات العلمية:**

١. الأتروشي، دلير سليم والأنصاري، عبد الرسول صالح، (٢٠١٧)، دور هيكل الملكية في ممارسات إدارة الأرباح في ضوء الشفافية وفق متغيرات الرقابة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٩(٢)، ص ص ١٦٦-١٩٦.
٢. أحمد، خالد حسين، (٢٠٠٩)، "العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية- دراسة ميدانية"، كلية التجارة جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول - الجزء الثاني، يونيه.
٣. إسماعيل، عبد الفتاح والحناوي، محمد صالح والسيد، خيرى محمد، (٢٠١٨)، تأثير هيكل الملكية على سياسة التوزيعات للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ٢(٥٥)، ص ص ١-٢٨.
٤. المعقل، عمر منصور، (٢٠١٨)، أثر مؤشر الحوكمة على الأداء المالي: دراسة حالة الدولة الليبية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، ٥، ص ص ٧٠-٨٤.
٥. الحربي، آلاء واصل، (٢٠٢١)، أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول")، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٩، العدد ٣، ص ص ٢٢٣-٢٥٣.
٦. الحناوي، السيد محمود، (٢٠١٩)، "أثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية: تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ٦٦-١١٤.
٧. الخيال، توفيق عبد المحسن، (٢٠٠٩)، "تأثير أليات الحوكمة علي الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية-دراسة تطبيقية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول - الجزء الثاني، يونيه.
٨. الرفاعي، محمد سليمان حسن، (٢٠١٩)، الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات، المجلة العربية للإدارة، ٣٩(٣)، ص ص ٣٧-٥٢.
٩. الزهرة، كزار سليم، (٢٠١٦)، قياس مستوي جودة الأرباح المحاسبية ومدى تآثرها بمحددات هيكل الملكية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٦(٣)، ص ص ١٤٥-١٨٢.

١٠. الفضل، مؤيد محمد والجبوري، أزهر صبحي، (٢٠١٨)، العلاقة بين الملكية الإدارية ونسبة المديونية في ضوء الخصائص المالية للشركات وهيكل الملكية: دراسة حالة الأردن، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، ١٤ (٥٥)، ص ص ١٤٥-١٧٦.
١١. المدبولي، داليا محمد خيرى، (٢٠١٦)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة علي توزيعات الأرباح النقدية من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة في البورصة المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثالث والخمسون، ص ص ٢٠٧ - ٢٦٦.
١٢. المليجي، هشام حسن عواد، (٢٠١٠)، "أثر هيكل الملكية علي المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق علي الشركات العائلية في مصر"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الرابع.
١٣. بريس، أحمد كاظم وأحمد، شهد إبراهيم، (٢٠١٨)، تأثير حوكمة الشركات في التدقيق التسويقي: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في قطاع المصارف التجارية العراقية، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، ١٤ (٥٦)، ص ص ١٠٦-١٢٩.
١٤. توفيق، أحمد حسن، (٢٠٢٢)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في اكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية: دراسة ميدانية علي البنوك التجارية، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، جامعة المنوفية، المجلد ٤٥، العدد ٢، ص ص ٤٠٧-٤٦٨.
١٥. حمادة، رشا، (٢٠١٠)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** - المجلد ٢٦ - العدد الثاني.
١٦. خليل، عبد الفتاح أحمد علي، (٢٠٠٤)، "قياس البعد الاختياري للدور الحوكمي للمراجعة في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري"، **مجلة جامعة قناة السويس**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد الرابع.
١٧. دخان، محمد سالم، (٢٠١٨)، أثر محددات هيكل الملكية في أداء الشركات المساهمة السورية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية** - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ٤٠ (٥)، ص ص ٢٧-٤٠.
١٨. شقور، عمر فريد مصطفى، (٢٠١٦)، أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية علي الفنادق المدرجة في بورصة عمان، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، جامعة الزرقاء، مج ١٦، ع ٢، ص ص ٩١-١٠٠.
١٩. صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠)، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية في بيئة الاعمال المصرية - دراسة نظرية وتطبيقية، **المجلة العلمية: التجارة والتمويل**، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٣٨٠-٤٣٢.
٢٠. صالح، عبد الحميد مصطفى، (٢٠١٩)، هيكل الملكية وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، جامعة سوهاج - كلية التجارة، مج ٣٣، ع ١، ص ص ١-٤٣.
٢١. طلب، حسنين راغب، (٢٠١٥)، أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة: دراسة تطبيقية في الشركات العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، ٤٥، ص ص ٣٨١-٤١٢.
٢٢. كموش، عبد المجيد، (٢٠١٨)، دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات: الآليات ونظام التشغيل، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، ٢ (٢)، ص ص ٢٢-٣٨.

٢٣. معروف، هادي مسعود، (٢٠١١)، دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات المحاسبية السلبية لإدارة الأرباح – بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، العدد الأول، الجزء الأول، ص ص ١٣-٢٩.
٢٤. نجا، أماني محمد إبراهيم، (٢٠١٩)، دراسة دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ١٠(٤)، ص ص ٢٢٤-٢٥٣.
٢٥. نصار، باسل سليم ونعيسه، راما، (٢٠٢٠)، أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، جامعة تشرين، مج ٤٢، ع ٦، ص ص ٥٠١-٥١٨.

### ج- الرسائل العلمية:

١. أبو هارجة، مها محمد عبده، (٢٠١٣)، نموذج مقترح لآليات حوكمة الشركات لأغراض الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية ودراسة نظرية وتطبيقية، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة جامعة طنطا.
٢. الشرفاوي، أحمد عبد العاطي محمد، (٢٠٢٠)، تفعيل دور حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، *رسالة ماجستير في المحاسبة*، جامعة عين شمس.
٣. بورس، بودالية، (٢٠٢٢)، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
٤. خضر، هنا عبد الحميد عبد الحميد، (٢٠١٤)، أثر هيكل الملكية علي مستوي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: دراسة ميدانية علي الشركات المصرية المقيدة بالبورصة، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
٥. سبيعة، ناهد، (٢٠٢١)، "دور حوكمة الشركات في الحد من سلبيات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -أوماش-بسكرة، *رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية*، جامعة محمد حضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
٦. سحلول، إلهام محمد أحمد علي، (٢٠١١)، "تقييم تأثير الاختلافات في هيكل ملكية الشركات علي جودة التقارير المالية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية إدارة الأعمال، جامعة حلوان.
٧. هلال، أحمد كمال بيومي، (٢٠١٢)، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

### د. أخرى:

١. الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٦)، الدليل المصري لحوكمة الشركات، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، الإصدار الثالث.

٢. عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠١٠)، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية علي الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية (مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، جامعة الملك سعود.

### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

#### A. Books:

1. Belkaoui, Ahmed Riahi, (2009)"Accounting Theory" Fifth Edition, Jakarta.

#### B. Periodicals:

1. Achleitner, A.-K., Günther, N., Kaserer, C. and Siciliano, G. (2014), \_Real earnings management and accrual-based earnings management in family firms', **European Accounting Review**, Taylor & Francis, Vol. 23 No. 3, pp. 431–461.
2. Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B. and Alexander, D. (2010), \_Ownership structure and earnings management in emerging markets: The case of Jordan', **International Research Journal of Finance and Economics**, Vol. 38 No. 1, pp. 28–47.
3. Ali, A., Chen, T.-Y. and Radhakrishnan, S. (2007), \_Corporate disclosures by family firms', **Journal of Accounting and Economics**, Elsevier, Vol. 44 No. 1–2, pp. 238–286.
4. Alves, S. (2012), \_Ownership structure and earnings management Evidence from Portugal', **Australian Accounting Business and Finance Journal**, Vol. 6 No. 1, pp. 57–74.
5. Azmy, A., Angreini, D. R., & Hamim, M. (2019). Effect Of Good Corporate Governance on Company Profitability RE & Property Sector In Indonesia. **Jurnal Akuntansi**, 23(1), 18-33.
6. Beasley, M.S. (1996), \_An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud', **The Accounting Review**, Vol. Vol. 71, N, pp. 443–465.
7. Boehmer, E., and Kelley, E. , (2009), Institutional Investors and the Informational Efficiency of Prices, **The Review of Financial Studies**, Vol. 22.

8. Chau, G. and Gray, S.J. (2010), 'Family ownership, board independence and voluntary disclosure: Evidence from Hong Kong', *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Elsevier*, Vol. 19 No. 2, pp. 93–109.
9. Chen, C.J.P., Ding, Y. and Xu, B. (2014), 'Convergence of accounting standards and foreign direct investment', *The International Journal of Accounting, Elsevier*, Vol. 49 No. 1, pp. 53–86.
10. Chen, G., Firth, M., Gao, D.N. and Rui, O.M. (2005), 'Is China's securities regulatory agency a toothless tiger? Evidence from enforcement actions', *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 24, pp. 451–488.
11. Chu, W., (2011), 'Family ownership and firm performance: Influence of family management, family control, and firm size', *Asia Pacific Journal of Management*, Vol. 28, No. 4, pp. 833-851.
12. Cruz, C., Imperatore, C. and Gomez-Mejia, L.R. (2015), 'Family Firms, Income smoothing and Financial Crisis: Evidence from European Countries', *Academy of Management Proceedings*, Vol. 2015, p. 16811.
13. Denis, D.K., Mcconnell, J.J. and Mcconnell, J.J. (2003), 'International Corporate Governance', No. January.
14. Dyck, A., and Zingales, L., (2004), 'Private benefits of control: An international comparison', *Journal of Finance*, vol 59, (April).
15. Fatimah, F., Mardani, RM, & Wahono, B. (2019). 'Pengaruh good corporate governance terhadap nilai perusahaan dengan kinerja keuangan sebagai variabel intervening (Studi Kasus Pada Perusahaan Manufaktur Sektor Barang)', *Jurnal Ilmiah Riset Manajemen*, 8(15), 51-69.
16. Ferreira, D. (2009), 'auditing and performance \$', Vol. 94, pp. 291–309.
17. Garcia Osma, B. (2008), 'Board Independence and Real Earnings Management: The Case of R&D Expenditure', *Corporate Governance: An International Review*, Vol. 16 No. 2, pp. 116–131.
18. Graham, J.R., Harvey, C.R. and Rajgopal, S. (2005), 'The economic implications of corporate financial reporting',



- Journal of Accounting and Economics, Elsevier**, Vol. 40 No. 1–3, pp. 3–73.
19. Gunny, K.A. (2010), The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks', **Contemporary Accounting Research**, Vol. 27 No. 3, pp. 855–888.
  20. Healy, P.M. and Palepu, K.G. (2001), 'Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature', **Journal of Accounting and Economics**, Elsevier, Vol. 31 No. 1–3, pp. 405–440.
  21. Hooghiemstra, R. and Manen, J. Van. (2004), The Independence Paradox: (im) possibilities facing non-executive directors in The **Netherlands**', Vol. 12 No. 3, pp. 314–324.
  22. Khan, F.; Nouman, M., (2017), Does ownership structure affect firm's performance? Empirical evidence from Pakistan, **Pakistan Business Review**, Vol. 19, No. 1, pp 1-23.
  23. Klein, A. (2002), Audit Committee Independence', **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 77 No. 2, pp. 435–452.
  24. Klein, A. (2002a), 'Audit committee, board of director characteristics, and earnings management', **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 33, pp. 375–400.
  25. Kuye, O. L., Sulaimon, A. A., & Odiachi, J. M. (2020). Corporate Governance Code: The Application and Effect on Sustainability of Selected Insurance Companies in Nigeria. **Academic Journal of Economic Studies**, 6(1), 22-30.
  26. Matolcsy, Z., Stokes, D. and Wright, A. (2004), 'Do independent directors add value?', **Australian Accounting Review**, Wiley Online Library, Vol. 14 No. 32, pp. 33–40.
  27. Mees, B. (2015). Corporate governance as a reform movement. **Journal of Management History**, 21(2), 194-209.
  28. Mohamad, S., Pantamee, A. A., Keong, O. C., & Chong Garrett, K. W. (2020). Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from Listed Malaysian Firms. **International Journal of Psychosocial Rehabilitation**, 24(2), 3668- 3678

29. Pieper, T. M.; Klein, S. B and Jaskiewicz, P., (2008), The impact of goal alignment on board existence and top management team composition: Evidence from family-influenced Businesses, **Journal of small Business Management**, Vol. 46, No.3, pp 372-394.
30. Sharma, N. (2017). Corporate Governance Mechanisms in India. **International Journal for Advance Research and Development**, 2(5), 132- 137.
31. Tessema, A.: Kim, M. S. and Dandu, J., (2018), The impact of ownership structure on earnings quality: The case of south Korea, **International Journal of Disclosure and Governance**, Vol. 15, No. 3, pp. 129-141.
32. Thanh, B. T., & Ngo, H. A. (2020). Impact of Corporate Governance on Firm Performance and Earnings Management a Study on Vietnamese Non-Financial Companies. **Asian Economic and Financial Review**, 10(5), 480-501.
33. Vintila, G., & Gherghina, S. C. (2012). An empirical examination of the relationship between corporate governance ratings and listed companies' performance. **International Journal of Business and Management**. 7(22), 1833-1850.
34. Wang, M. C., & Lin, C. W. (2018). The Impact of Compensation Committee Quality and Firm Performance on Management Compensation: Evidence from Taiwan. **Sumerianz Journal of Business Management and Marketing**, 1(4), 102-109.
35. Warfield, T.D., Wild, J., Wild, L., Biggs, S., Dharan, B., Forbes, W., Guenther, D., et al. (1995), Managerial ownership, accounting choices, and informativeness of earnings', **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 20 No. 5995, pp. 61–91.
36. Xie, B., Davidson, W.N. and Dadalt, P.J. (2003), 'Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee', **Journal of Corporate Finance**, Vol. 9, pp. 295–316.
37. Yameen, M., Farhan, N. H., & Tabash, M. I. (2019). The impact of corporate governance practices on firm's performance: An Empirical evidence from Indian tourism sector. **Journal of International Studies**, 12(1), 208-228.

**C. Theses:**

1. Habbash, M. (2010), 'The Effectiveness of Corporate Governance and External Audit on Constraining Earnings Management Practice in the UK', **PhD Thesis**, p. 351.
2. Song, X. (2010), 'Earnings Management, Tunnelling Behaviour and Corporate Governance: The Case in China', **PhD Thesis**, Durham University Business School Available at [Http://Etheses.Dur.Ac.Uk/9414/](http://Etheses.Dur.Ac.Uk/9414/).

**D. Others:**

1. Barroso R., Oyon D., D.A. (2016), Board Composition: Ownership concentration and executive resources International Corporate Governance Society, Boston', available at: <http://ieseg-it.fr/academ/769.pdf>.
2. Blue Ribbon Committee, 1999," Report and Recommendation of Blue-Ribbon Committee ", New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers, New York.
3. Guo, Jun, pingsun, H. and Zhou, Nanyan, Z. (2014), Foreign Ownership and Real Earnings Management: Evidence from Japan'.
4. Healy and WahlenMessod, B. (1999),"The Detection of Earning Manipulation", Working Paper.
5. HockBrin, RobenLynn, FairchildDave (2013), "CMA Part II Fifth Edition", Hock International, LLC.
6. Klettner, A. (2017), Corporate Governance Regulation: The changing roles and responsibilities of boards of directors, New York: Routledge.
7. OECD. (2015), G20/OECD Principles of Corporate Governance, Paris: OECD publishing.
8. Rahman, A., (2002), Incomplete Financial Contracting, Disclosure, Corporate Governance and Firm Value – with Evidence from a Moderate Market for Corporate Control Environment, Working Paper, available at <http://www.ssrn.com> , Visited on: March 2010 .
9. Scott, WR (2003), "Financial Accounting Theory" Third Ed, University of Waterloo, Prentice Hall Canada Inc.
10. The World Bank. (2009), 'Report on the Observance of Standards and Codes (ROSC) Corporate Governance Country Assessment Overview of the Corporate Governance ROSC Program', The World Bank Report, No. May, p. 38.

## - قائمة الملاحق:

أ. مجموعة العبارات المتعلقة بالفرض الأول "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آلية مجلس الإدارة على كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية".

م	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	يعتبر مجلس الإدارة أحد الآليات الحاكمة لأداء المديرين في الشركات المساهمة من وجهة نظر حملة الأسهم وذلك لانتخابه من قبلهم بشكل مباشر.					
٢	يتولى مجلس الإدارة مهمة الرقابة على أداء المديرين للحد من سلوكهم غير المرغوب.					
٣	الشركة التي لديها نسبة أكبر من الأعضاء المستقلين داخل المجلس أقل عرضه للتحريفات الجوهرية من تلك التي تشكل نسبة الأعضاء في مجلس إدارتها من داخل الشركة النسبة الأكبر فيه، فوجود أعضاء من الخارج يعتبر أحد العوامل الهامة في تفعيل عملية الرقابة، كما انهم أكثر دراية بالطرق التي يتم من خلالها ارتكاب الأخطاء.					
٤	وجود أعضاء مستقلين داخل مجلس الإدارة يمتلكون خبرة كافية داخل مجلس الإدارة يمثل أداة فعالة للحد من القرارات الإدارية الانتهازية.					
٥	ان صغر حجم مجلس الإدارة يجعل المجلس أكثر قدرة على تحمل المسؤولية الرقابية على التقارير المالية وبالتالي كشف التحريفات الجوهرية.					
٦	أن حجم مجلس الإدارة الكبير يشمل مديرين مستقلين أكثر من خبرات متنوعة أكثر، لذلك فمن المتوقع أن يكونوا أكثر قدرة على كشف التحريفات الجوهرية.					
٧	الشركات التي يكون المدير التنفيذي لها هو أيضًا رئيس مجلس الإدارة تتركز القوة في المدير التنفيذي مع حرية تصرف أكبر للإدارة، وقيام المدير التنفيذي بالرقابة الفعالة على المعلومات المقدمة للأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة وتقديمها بالشكل الذي يحقق أهدافه الشخصية، وبالتالي إعاقه عملية الرقابة الفعالة للمجلس على كشف التحريفات الجوهرية.					

م	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
٨	أن جودة الرقابة التي يقدمها المجلس تتأثر سلبيًا إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير التنفيذي؛ حيث تتركز السلطة في شخص واحد (مركزية السلطة). وهذا التمكين المفرط لرئيس مجلس الإدارة يؤدي إلى خلل في وضع جداول أعمال الإدارة وكذلك الاجتماعات ومراقبة تدفق المعلومات لأعضاء المجلس.					

ب- مجموعة العبارات المتعلقة بالفرض الثاني " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آلية هيكل الملكية على كشف التحريفات الجوهرية في القائم المالية".

م	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	يكشف المستثمرون المؤسسون التحريفات الجوهرية لأن لديهم خبرة أكبر تمكنهم من رقابة الإدارة بتكلفة أقل من المستثمرون الأفراد وذلك لأنهم أكثر كفاءة ومعرفة بموارد الشركة مقارنة بغيرهم من المستثمرون، حيث أن الدافع لديهم لمراقبة الإدارة أكثر من غيرهم. كما أنهم أكثر طلبًا للإفصاحات عن الاستثمارات والأداء التشغيلي وقيمة الشركة.					
٢	يكون للملكية العائلية دور في مواجهة قرارات الإدارة ذات النظرة قصيرة الأجل التي تضر بقيمة الشركة من الأجل الطويل فالاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل يقلل من الضغوط على الإدارة لتلبية أهداف الأرباح قصيرة الأجل.					
٣	ارتفاع الملكية العائلية في الشركات يدعم وجود روابط أسرية قوية والتي تؤثر عكسيًا على كشف التحريفات الجوهرية.					
٤	أن الملكية الإدارية أداة فعالة في كشف التحريفات الجوهرية وآلية رقابية خاصة في الشركات صغيرة الحجم.					
٥	أن أعضاء مجلس الإدارة من الخارج الذين يمتلكون حصص ملكية في الشركة أكثر فعالية في كشف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.					

م	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
٦	قد يكون للملكية الأجنبية دور محوري في التأثير على قرارات الإدارة خاصة في الاقتصاديات النامية ولما تمتلكه من كفاءة وخبرة مهنية تمكنها من القيام بدورها الرقابي بشكل أفضل، وبالتالي وجود علاقة إيجابية بين الملكية الأجنبية وكشف التحريفات الجوهرية.					